جامعة زيان عاشور –الجلفة–
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

السياسة الأمريكية إتجاه إيران في عهد دونالد ترامب

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :

- حمد أحميدة
- قاسم إبراهيم الخليل

إشراف الأستاذ :

– د. نوري النعاس

لجنة المناقشة

- د/أ. رافع أمبارك	رئيسا
- د/أ. نوري النعاس	مقررا
- د/أ. مكاوي نور الدين	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/1601921323/16069025718

شكر وعرفان

الشكر أولا لله تعالى الذي وفقنا في دراستنا وحياتنا.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الدكتور الفاضل المشرف"النوري النعاس "الذي لم يبخل علينا بوقته الثمين و نصائحه القيمة و توجيهاته السديدة، فلك أستاذنا منا كل معاني الشكر و التقدير والاحترام.

و نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأساتذة الكرام، رئيس و أعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير لقراءة الرسالة، و وضع الملاحظات القيمة و مناقشتهم الحكيمة، لجعله ثمرة من ثمار البحث العلمي بمعنى الكلمة.

ونتقدم بالشكر الجزيل مع أسمى آيات العرفان إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور.

والى كل الأساتذة الذين أفادونا في كل أطوار و مراحل التعليم.

-جزاكم الله خيرا-

المقدمـــــة

-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة لكونها تعالج موضوعا مهما يتعلق بالأزمة الإيرانية الأمريكية وانعكاساتها على النظام الإقليمي الخليجي وتكتسي أهميتها من أهمية منطقة الخليج العربي خاصة المتعلقة منها بالنفط والموقع لدا نجد تسارع الغربي نحو احتوائها ما جعلها من أكثر بقع العالم حساسية ومزاد من حساسيتها قضية الملف النووي الإيراني وطموحات إي ا رن الغالبة نحو الإقليمية.

أما من الناحية العلمية فهي إضافة إلى الدراسات المتعلقة بالموضوع كما يستفيد من هذه الدراسة الباحثون في مجال السياسة والعلاقات الدولية وإدارة الأزمات الدولية خاصة فيما يتعلق بالتهديد النووي الإيراني.

أسباب إختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

-الولايات المتحدة الأمريكية تشكل قوة عالمية تؤثر على مستقبل العالم بشكل عام والشرق الأوسط بصفة خاصة.

-تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة حسّاسة بالنسبة لدوائر صناعية القرار الأمريكي نظرا لارتباطها الكبير بالمصالح الأمريكية و إعتبارها مجالا حيويا للسياسة الأمريكية.

- إهتمامنا الخاص بمنطقة الشرق الأوسط ترسخت قناعة البحث في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه منطقة الشرق الأوسط حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أصبح واقع يفرض نفسه على أغلبيته المجتمعات الإقليمية بما فيها منطقة الشرق الأوسط.

الأسباب الموضوعية:

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الدارسين والباحثين في مجال العلوم السياسية نظرا لأهميته لذلك كان السعي لاكتشاف الأنماط العامة التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية وتفسير السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط والتركيز على النموذج

الإيراني في المنطقة ومعرفة كيف يتم تحديد السياسة الخارجية الأمريكية مع التأكيد الجازم بأن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية هي المحددة الأساسي لسياستها الخارجية.

أدبيات الدراسة:

تم الإعتماد من خلال الدراسة على مجموعة من المراجع و الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية.

الإشكالية:

حدَّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هدف إدارته، وهو الوصول إلى صفقة جديدة مع إيران تضمن تعديل سلوك النِّظام الإيراني، وأوضح وزير الخارجية مايك بومبيو ملامح هذا التعديل المطلوب في عدة بنود، تعالج بالأساس ثلاث قضايا رئيسية :الخلل في الاتِّفاق النووي، والقدرات الصاروخية الإيرانيَّة، وسلوك النِّظام الإيرانيّ المهدِّد للأمن والاستقرار الإقليميَّن .واعتمد ترامب إستراتيجية" الضغوط القصوى "، للوصول إلى هذه الصفقة، وتُعَدّ العقوباتُ الرافعةَ الأساسية ضمن هذه الإستراتيجية .وتختر إدارة ترامب إستراتيجيتها عبر التصعيد التدريجي مع عرض الجلوس إلى طاولة التفاوض، من أجل التوصل إلى اتِّفاق جديد.

من خلال ما تقدم، نصوغ الإشكالية التالية للبحث: ما مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى إيران بصفة خاصة.

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

-ما هي العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وفيما تتمثل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في فترة ترامب ؟

-فيما تتمثل تطورات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط والتي واكبت تغيير بنية النظام الدّولي بعد 1991 م؟

-ماهي أسباب تزايد الإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وكيف تعاملت مع تحديات المنطقة؟

-ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل المتغيرات الراهنة؟

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية :اقتصرت على منطقة الخليج العربي.

- .الحدود الزمانية :من 1990 إلى غاية2015

-صعوبات الدراسة:

-تناقض المعلومات المتعلقة بالملف النووي الإيراني.

-صعوبة الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بفترة حكم دونالد ترامب.

-فرضيات الدّراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يستدعي وضع جملة من الفرضيات و محاولة التأكد من مدى صحتها وهي كالتالي:

-انفتاح النظام السياسي الأمريكي نظام ديمقراطي يزيد من عدد الأطراف المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

-كلما تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كلما ازداد تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على هذه المنطقة.

-كلما ازدادت تحديات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى انتهاج سياسات تنعكس سلبا على المنطقة.

-كلما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيد مشاريعها في المنطقة الشرق أوسطية كلما ا ازداد التوتر و التأزم في المنطقة.

-الإطار المنهجي للدراسة:

يتم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على مجموعة من المناهج

المناهج:

تم التركيز في هذه الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

يهدف إلى البحث في الأحداث التاريخية الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بها لمعرفة الظروف التي أحاطت بتطور السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وإتجاه إيران بصفة خاصة،

فلدراسة طبيعة العلاقات لا بد من العودة إلى الأحداث والحقائق الماضية وعرضها وتحليلها وتفسيرها فذلك يساعد في تفسير الأحداث و المشاكل الجارية والتعرف على مختلف التطورات

المنهج الوصفي :و ذلك بالوصف الحقيقي لمختلف جوانب هذه الأزمة ومدى انعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

منهج تحليل المضمون:

فهو من أساليب البحث الذي يستخدم في تحليل البيانات المتوصل إليها بعد جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية إتجاه ايران و منطقة الشرق الأوسط.

هيكلة الموضوع:

تم استعراض هذه الدراسة في فصلين:

الفصل الأول:يتناول التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث

المبحث الأول:العلاقات الأمريكية الإيرانية قبل و بعد الثورة الإسلامية 1979 اما المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه إيران " الملف النووي" في حين نجد المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

الفصل الثاني :يدور حول العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد ترامب في المبحث الاول نتناول توجهات السياسة الخارجية في عهد ترامب اما المبحث الثاني حول تطورات الموقف الأمريكي و الإيراني في عهد ترامب المبحث الثالث تطرقنا فيه لقضايا الشرق الأوسط سوريا و العراق نموذجا.

مقدمـــــة

تعتبر العلاقات الأمريكية الإيرانية من أبرز العلاقات التي عرفتها الدولتين وهي علاقات ضاربة بجذورها إلى أواخر القرن الثامن عشر، لكن إتضحت بشكل جليّ في فترة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وبحكم موقع إيران الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط تم ضمُها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلف بغداد "الحلف المركزي" الذي ظل قائماً إلى غاية عزل الشاه عام 1959م ، ففي فترة السبعينيات تنامى النفوذ الأمريكي والحضور العسكري على الأراضي الإيرانية وعلى منطقة الخليج بأكملها.

في نهاية السبعينيات حصلت تغيرات جوهرية أثرت على العلاقات الإيرانية الأمريكية وذلك بسقوط حكم الشاه ، وظهور ما يعرف بسياسة مبدأ التوازن ، وكان أحد هذه التغيرات إلغاء صفقات الأسلحة التي أبرمها الشاه سابقاً وإنسحاب إيران من "الحلف المركزي" ، وتبعها إلغاء القواعد العسكرية الأمريكية ، وإحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في إيران عام 1981م ، فقد نتج عن عدوان النظام الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية ، إتخاذ واشنطن سياسة متشدّدة حيال إيران وصل الى إستخدام الفعلي للقوة العسكرية ضدها في عملية إنقاذ الرهائن الفاشلة ، وإصدار قرار يفرض حظراً إقتصادياً على إيران وإيقاف شحنات الأسلحة فظلاً عن قطع العلاقات الديبلوماسية بينهما ، وصولاً الى تبني الإدارة الأمريكية لسياسة "الإحتواء المزدوج" التي إعتمدها الرئيس "بيل كلينتون" والتي وجهت الى كل من إيران والعراق ، وأخيراً سياسة بوش الإبن الذي وصف إيران أحد أضلاع مثلث الشر في العالم

وصرح عام 2002م أنها واحدة من الدول المدعمة للإرهاب والساعية لإمتلاك السلاح النووي ، أخيراً كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003 م عن المنشآت النووية الإيرانية التي يجهلها العالم.

فالأزمة النووية الإيرانية هي أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين ، وتعد من الأزمات السياسية التي شكلت محور لإهتمام الكثير من الأطراف ، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية ، وأثارت صراعاً حاداً بين مختلف القوى الدولية والإقليمية ، وتضمنت قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها ، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية الأمريكية وإنما ترتبط أيضاً بقضايا منع الإنتشار النووي على الساحة الدولية ، ولا سيما في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإستحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الإهتمام الدولي الإقليمي ، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري ، حيث أصبح يطرح عليها علامات إستفهام كبرى وتعد لها سيناريوهات متعددة للتعامل معها وأخطرها الذي يرى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران لتحطيم بنيتها التحتية النووية ، في حين يتجه الإحتمال الثاني الى الأزمة النووية نحو الإنفراج قصد حلها أو تجميدها للبحث عن تسوية نهائية لها ، فقد تعددت المشاهد حول مستقبل الملف النووي الإيراني أمام عدم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف ، فإيران من جهة تسعى الى تحقيق أهداف لايمكن تحقيقها بالمشاورات السياسية و الكلامية التي تشهدها وبالمقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. يبدو أن البرنامج النووي الإيراني قيد التطوير والذي تجري بشأنه مباحثات شاقة بين أمريكا وحلفائها الأوربيين من جهة وبين إيران من

جهة أخرى من خلال مجموعة (1+5)، أصبح الشغل الشاغل لصنّاع القرار في العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط والخليج ، حتى أن مصير وتقلبات السياسة الأمريكية بالمنطقة أصبحت تدار من خلال بوصلة المفاوضات الإيرانية الدولية.

ونجد تباين المواقف بين مؤيد ومعارض للملف النووي الإيراني فإذا نجد تركيا ترى أنه من حق إيران إمتلاك التكنولوجية النووية كونها صادقت على معاهدة منع إنتشار الأسلحة ، في المقابل نجد معارضة إسرائيل للمشروع النووي الإيراني بعد دراسة إنعكاساته على أمنها القومي. في حين نجد أن الموقف العربي منذ صدور القرار (5232)، الذي إتخذه مجلس الجامعة العربية في دورته الثامنة والمنعقدة في سبتمبر 1992م. بشأن موضوع تنسيق المواقف العربية إتجاه الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يحتل أهمية خاصة ، كما أكد المجلس في عام 2006 م أن كافة الدول العربية تؤيد سياسة منع إنتشار الأسلحة النووية مبدئيا ، شرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون إستثناء بما فيها إسرائيل ، لكن من يقع ضحية الأزمة في حال إعتماد واشنطن على الخيار العسكري كحل ؟ وهل أزمة الملف النووي الإيراني كتهديد مباشر على أمن النظام الإقليمي الخليجي ؟.

تعد العلاقات الأمريكية الإيرانية ، من أهم المتغيرات التي تؤثر في البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي منذ الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام صدام حسين ، فمن الواضح والمعلن للجميع أن منطقة الخليج العربي لا ترغب في حدوث حرب رابعة أما حالات التوتر التي لم تنقطع عنها منذ الثمانينات من القرن الماضي (أزمة الخليج الأولى والثانية) ، وصولا الى الغزو الأمريكي للعراق في 2003م الذي أحدث خللا في المنظومة الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي وضياع إستراتيجي قاد إلى

إهدار إقتصادي هائل (من خلال الإستثمار في مجال الأسلحة) ، أمام الهاجس الأمني وحالة من الشك والريبة التي ترتد أبواب الدول الخليجية منذ أن تحولت هذه المنطقة إلى حلبة للصراع والتنافس بين طهران وواشنطن. كما أن الوضع الراهن والمستقبلي للعلاقات الإيرانية الأمريكية من القضايا التي تشغل شعوب دول الخليج العربية.

الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الإيرانية

تمهيد:

المبحث الأول العلاقات الأمريكية الإيرانية قبل و بعد الثورة الإسلامية 1979

المطلب الأول: العلاقات الامريكية مع إيران والملف النووي قبل الثورة الإيرانية 1979.

المطلب الثاني: إيران وأمريكا و الملف النووي بعد الثورة الإيرانية عام 1979

المبحث الثاني: : السياسة الأمريكية تجاه إيران " الملف النووي""

المطلب الأول: تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الدور الأمريكي في الخليج العربي

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

المطلب الأول: السياسات الأمريكية المختلفة تجاه إيران بعد انتهاء الحرب الباردة

المطلب الثاني: ابرز محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران

خلاصة:

تمهيد:

إن الحديث عن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يجعلنا نعود إلى كتب التاريخ حتى تتعرف على تاريخ العلاقات بينهما، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينات من القرن الماضي بدأ سهم الولايات المتحدة في الصعود ليكون لها الريادة العالمية وذلك بعد أن أَفلَ نجم المملكة البريطانية، ومن هنا حل الصراع بين إيران وأمريكا في محاولة للسيطرة على الشرق الأوسط.

كانت طموحات أمريكا مرتفعة وتسعى لفرض نفوذها عن طريق الإتيان بأنظمة حكم موالية لها وذلك حتى يتسنى لها السيطرة على مدخرات هذه الدول من ثروات كالنفط وغيرها.

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الإيرانية قبل وبعد الثورة الإسلامية 1979 م

المطلب الأول : العلاقات الامريكية مع إيران والملف النووي قبل الثورة الإيرانية 1979

تركز طموح ايران منذ عام 1960 على بناء 23 مفاعلا لانتاج الطاقة الكهربائية وبمدد قصيرة جدا وكانت الولايات المتحدة الامريكية سائدة لهذا الطموح الا ان العقد الذي أبرمه الشاه في حينه مع الشركة الالمانية (كرافت وورك) عام 1975 سبب ازعاجا كبيرا للولايات المتحدة الامريكية وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط تنفذه شركة (سبمتر) الالمانية ولارضاء الولابات المتحدة قام الشاه بتوقيع معادة مع عهد (ماسبوشوست) التكنولوجي لتدريب 800 مهندس وفني ايراني لادارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه ، كما تعاقد الشاه عام 1974 مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذها شركة (مرام–اتم) قدرة كل منهما 50 ميغاواط الا ان هاذين المفاعلين قد تعطلتا بسبب قيام الثورة الايرانية عام 1979 بعد سقوط الشاه[11]

العلاقات مع إيران والملف النووي

1– قبل الثورة الإيرانية 1989م

كانت الولايات المتحدة الامريكية تحول دون تطور الملف النووي الايراني و تراقب تطور العلاقات النووية السلمية عن كثب وتتدخل بطريقة سريعة اذا ما رأت ان لإيران نية في تطور السلاح النووي ، فعندما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات الشاه بعد اتفاقيات مع الهند و فرنسا كحقيقة تؤدي الى الاستغناء عن خبرة الولايات المتحدة نوويا أرسلت في اكتوبر عام 1977 ممثل وزراء الحكومة الامريكية في وزارة الخارجية (سدني سوبر sydney sobers) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الايراني وتم الاتفاق على الغاء كل المعاهدات القائمة بين ايران و الدول الاخرى شرط ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لانتاج الطاقة الكهربائية وقد تم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسيا مابين البلدين في 10 تموز 1978 وكان الاتفاق شاملا ويحوي على تزويد ايران بما يحتاجه المفاعل بما فيه الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الاساسية[12]

الا ان هذا العقد لم ينفذ بسبب نجاح الثورة الاسلامية في إيران والقضاء على حكم الشاه حيث الغى رئيس الوزراء حينذاك مهدي بازركان العقد عام 1979 وبهذا فقدت القدرة على تطوير الطاقة النووية و اقتصارها على البحوث البسيطة لعلمائها بين أروقة الجامعات الايرانية وبقي هذا الحال حتى عام 1992 عندما بدأت ايران تنشط نوويا مجددا

لاسيما وأن مفاعل بوشهر(1) مع سقوط الشاه قد انجز العمل فيه بما يقارب 90% في حين لم ينجز من مفاعل بوشهر(2) الا % 50 من العمل[13]

المطلب الثاني : إيران وامريكا و الملف النووي بعد الثورة الإيرانية عام 1979

بعد إنتصار الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 ودخولها الحرب مع العراق أحدثت هذه الحرب دمارا كبيرا البنى التحتية الإيرانية وعليه كان من أولويات الدولة الجديدة بعد انتهاء الحرب ترميم البنى التحتية والبحث عن العقود السابقة مع الدول الاوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية وعليه فقد فتحت الحكومة الايرانية عام 1990 شركة (كرافت ورك) لاكمال عملها في مشروع بوشهر الثلاثي الذي نفذت فيه المشروعين احدهما بواقع% 90 والأخر بواقع 50% وكلاهما دمرتهما الحرب[14] و منذ ذلك التاريخ وإيران تحاول ان تبني مفاعلها النووي لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر , الا ان كل مرة تحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تمارس ضغوطها على تلك الدول لالغاء اي صفقة او تعاقد مع ايران كونها تخشى مشروعها النووي لأن الوقود النووي عند تفاعله لتوليد الطاقة الكهربائية يولد كمية من البلوتونيوم حيث يمكن تطوير السلاح النووي من خلال تحوير اي مفاعل نووي سلمي الى مفاعل نووي للبحوث والتجارب التسليحية[15].

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية إتجاه إيران (الملف النووي)

المطلب الأول : تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الدور الأمريكي في الخليج العربي

إتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفياتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الهيمنة ، فكان من الطبيعي لهذه الأخيرة الإتجاه الى لمنطقة الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي نظراً للأهمية البالغة لهذه المنطقة الحيوية خاصة المتمثلة منها بالنفط ، وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مكانة لها في النظام الإقليمي الخليجي وسط محيطات النفط الخليجية. فكانت بذلك حرب الخليج الثانية بمثابة تدشين لنظام شرق أوسطي جديد ينبئ بسيطرة أمريكية وبالتالي عملت واشنطن على تركيز وجودها في المنطقة خدمة لمصالحها والعمل على إضعاف أي قوة تهدد هذه المصالح . فمع غزو العراق برزت إيران كقوة إقليمية في الخليج العربي تنذر بالتهديد خصوصا سعيها لإمتلاك أحدث الأسلحة واللجوء للخيار النووي مثّل تحدي فعلي بالنسبة لواشنطن ، قد يغير الترتيبات الأمنية في الخليج العربي لصالح إيران وسوف نتطرق في هذا المبحث للحديث.

أولا : الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي

إرتبط أمن الخليج العربي في المنظور الأمريكي بأمن المناطق المنتجة للنفط وإرتكز على تحقيق تواجد دائم ومباشر في المنطقة لأجل حماية مصالحها ، في إطار مشروعها للهيمنة والإسراع للسيطرة على المناطق الحيوية ، حيث عملت الإدارة الأمريكية على بلورة مجموعة من الركائز وجعلتها بمنزلة أسس لنظام أمني أمريكي في الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة وهي :

– «أولوية استخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج العربي»[1] ، خاصة المصالح الاقتصادية ما يكفل ضمان تدفق النفط دون أي معوقات وبأسعار معقولة ، انقطاع في النفط نتيجة ظرف أمني في المنطقة سوف يؤدي لإرتفاع أسعار النفط ، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج «يقدر الخبراء أن المخزون المتوافر من النفط في الولايات المتحدة سينفذ خلال عقدين من الزمن ، بينما يستمر نفط الخليج لمدة قرنين من الزمن»[2] . عليه فإن النفط كان ولا يزال إحدى أهم الثوابت الرئيسية في تحديد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بحيث ربطت أمنها القومي بأمن المناطق المنتجة للنفط ، ونشرها لقوات الانتشار السريع في 1988 دليل على ذلك ، إضافة الى ربط المنطقة بجملة من الإتفاقيات العسكرية وتعزيز التواجد الأمريكي العسكري بشكل دائم في الخليج العربي ، ونستنج من خلال اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة لواشنطن من طرف دول الخليج نجاح السياسة الامريكية في السيطرة على منابع النفط الخليجية . بالتالي مثّل النفوذ العسكري الأمريكي في الخليج العربي أحد أوجه الإدراك الأمريكي لأمن الخليج.

– الحرص على عدم ظهور أي قوة إقليمية ذات نزعة قومية في المنطقة وإحباط كل المحاولات التي يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية ، لقد كان مبدأ نيكسون للدفاع في الخليج يهدف إلى إقرار الأمن من خلال قوة إقليمية تدعم المصالح الأمريكية في تلك الفترة ، لكن تغيرت هذه السياسة في السبعينيات إعلان مبدأ *كارتر الذي يهدف للإخراج المنطقة لدائرة الأمن القومي الأمريكي ومنه الحيلولة دون تبلور أي قوة إقليمية . بدليل الإحتواء المزدوج للعراق وإيران وذلك في عام 1994م وبالضغط على الدول بعد التعاون مع إيران والعراق باعتبارهما مصدر تهديد عالمي من خلال مساندة الإرهاب وتطوير أسلحة كيميائية ونووية[2]

---

[1] **عبد العزيز شحادة منصور ، أمن الخليج بعد الإحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد 1 ص 598**

[2] **ياسين سويدي ، الوجود العسكري الأجنبي : واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، فيفري 2004 ، طبعة 1.**

أي العزل الإقليمي والدولي وبفرض الحصار ، لكن الهدف كان مصلحة أمريكية ، حيث برزت إيران والعراق كأكبر دول إسلامية في الخليج العربي من شأنهما تهديد الوجود الأمريكي خاصة أمام نبرات العداء التي تكنها كلا من العراق وإيران اتجاه التواجد الأجنبي في الخليج فكان من الطبيعي لواشنطن إيجاد سبل لتمرير خططها بشكل شرعي.

- سياسة الاعتماد على المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط أي بين الخليج والمشرق العربي كمركز للصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك بالربط بين النظام الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دفع دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مشروع التسوية مع إسرائيل باعتبارها ثاني ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط [1] .
- الحلول دون إمكانية تحصل دول الشرق الأوسط على أسلحة الدمار الشامل وإنشاء منطقة أكثر ازدهارا وديمقراطية يكون لإسرائيل دور الريادة ، ونلتمس هذا من خلال مشاريع الشرق الأوسطية الهادفة لجعل إسرائيل أكبر قوة في المنطقة .

إذن فالإدراك الأمريكي لأمن الخليج نابع من مصلحة أمريكية في المنطقة ، وإذا ما تتبعنا السلوك الأمريكي في الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية سنجد انه وبالتأكيد ترجمة لهذه الركائز ، فالإحتلال الأنغلو أمريكي للعراق في 2003 يبين أن أمريكا ستستخدم القوة لأجل حماية مصالحها ، وتحطيم أكبر دولة عربية كانت تمتلك أسلحة كيمياوية فاحتلال العراق زاد من حجم القوات الأمريكية في المنطقة كما أنه أنهى التوازن التقليدي بين إيران و العراق. منه بروز إيران كقوة إقليمية ذات توجهات إسلامية ، رافضة للوجود الأجنبي في الخليج العربي ، وأمام تطويرها لملف نووي شكل فعلي للمصالح الأمريكي وعلى مرتكزات الأمنية الأمريكية في الخليج العبي شأنه أن يعيد التوازن الإستراتيجي في المنطقة ويقضي على التصور الأمني الأمريكي لمنطقة الخليج العربي ومساعيها في عزل إيران من خلال حلف دفاعي إقليمي في الخليج بمبادرة أمريكية مترجما لمصالحها .

ثانيا : السلاح النووي الإيراني كمهدد للمصالح الأمريكية في الخليج العربي

إن توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية ليس وليدة لتوجه إيران نحو إمتلاك أسلحة الدمار الشامل ، بل كان كالقطرة التي أفاضت الكأس في زيادة التوتر الأمريكي الإيراني ضد نشوء قوة شرق أوسطية مستحوذة على السلاح النووي ، فلطالما اعتبرت إيران الولايات المتحدة كلاعب سيئ لا يسبب سوى المشاكل خصوصا مع توجهات الجمهورية

[1] **وضحة ذبيان غنام المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ الأمن ، مرجع سابق ص 69**

الإسلامية الإيرانية المتكونة ضد التواجد الأمريكي . « حيث تبلورت الرؤية الأمريكية التقليدية لإيران على يد هنري كاسنجر[1] ، حين سُئِل كيف يجب أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أعدائها من المسلمين ، فأجاب" إنهم يريدون إذلالنا ويجب أن نقوم بإذلالهم" » [2].

والمتتبع للسياسة الأمريكية ضد إيران خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وأحداث 11 نوفمبر 2001 أين تيقنت أن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل أصبحت الخطر ، يلاحظ الاتجاه الأمريكي لعزل إيران وإذلالها أمام العالم بوصفها ضمن الدول الراعية للإرهاب ، فضلا عن ذلك صنفتها إيران ضمن محور الشر (مع كوريا الشمالية والعراق) التي تنذر بالتهديد لذا الإسراع للقيام بعلاجات حاسمة قبل أن تتبلور كقوة كاملة أي قبل تمتلك وسلة الردع النووي التي سوف تهدد مكانة واشنطن في الخليج العربي ، خصوصا إيران تعد من الدول ذات الثقل الكبير في الإنتاج النفطي.

فامتلاك إيران للنفط مع إمكانية حصولها على القوة النووية ، سوف تصبح إيران بلا شك قوة إقليمية مؤثرة ، يمكن أن تدفع الولايات المتحدة خارج ميدان الخليج العربي أو سيظل نفوذها مرهونا بالتوازن العلاقات مع الطرف الإقليمي الأقوى التي يمكن أن تكون إيران . كما سيكون له تأثيرات على الأوبيك الذي يمكن ان يكون لإيران دور في تحديد أسعار النفط والتأثير على الإقتصاد العالمي وهذا لن يدخل في مصلحة واشنطن التي تمثل أكبر الدول استهلاكا للنفط.

ويؤكد الخبراء إن امتلاك إيران لأسلحة نووية إستراتيجية قد يهدد أمن القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي ويضعها في متناول سلاحها الجوي (الأسلحة البالستية الملحق رقم 3). إلى جانب ذلك فسوف يقوض دور الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والشرق الأوسط ويضعف مصداقيتها في الكثير من الملفات الساخنة في المنطقة المرتبطة بمصالح أمريكية وخاصة المتعلقة منها :

- **الملف العراقي** : إذ ترى الإدارة الأمريكية بأن إيران تؤدي دور مهما التأثير الداخل العراقي من خلال نفوذها على بعض الأحزاب والقوى السياسية[3] .
- **عملية السلام** : تهديد الدور الإسرائيلي سيربك المخططات السياسية والعسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط خطر أن تقوم إيران بتزويد المقاومة الفلسطينية بأسلحة الدمار الشامل ، باعتبار

---

[1] هنري ألفرد كاسنجر : باحث وسياسي أمريكي لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته للعرب والتي توجت باتفاقية كـامديفيد

[2] ستيفن كنترز ، مثلث القوة المقبل لماذا يجب أن تكون إيران وتركيا حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط ، مركزالزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، جوان 2006 ل ص56

[3] رحمن عبد الحسين طاهر ، خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الأيراني ، ص2.

إيران داعمة للقضية الفلسطينية والقوى السياسية كحزب الله ، فهي ترفض التواجد الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط خاصة إسرائيل ، ما يشكل تهديد فعلي لإسرائيل من إمكانية تغيير موازين القوى لصالح فلسطين العربية ، وتؤكد الولايات المتحدة أن لإيران دور في تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

إذن فالقوة النووية الإيرانية تمثل بالدرجة الأولى :

أولا / تهديد سياسي أمني : على التواجد الأمريكي في الخليج العربي بحيث تكون إيران النووية ضد الطموحات الأمريكية في مجال الهيمنة على العالم و السيطرة على المناطق الجيوستراتيجية وخطر تهميش الدور الإسرائيلي فبإعتبارها إحدى الثوابت الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فأي تهديد لإسرائيل يكون بالضرورة موجه لأمريكا .

ثانيا / تهديد إقتصادي : يمثل خطر على المصالح الإقتصادية الأمريكية في الخليج العربي خاصة المرتبطة منها بتدفق الطاقة وذلك التحكم في حركة الملاحة في الخليج العربي والتهديد بإغلاق مضيق هرمز[1] لإعاقة مسار ناقلات النفط (لأكثر تفاصيل حول مضيق هرمز رجوع للملحق رقم 4)

ثالثا / تهديد حضاري : بحيث يعتبر إمتلاك للسلاح النووي نصرا إسلاميا ضد الحضارة الغربية ، فالمبادئ الأمريكية التي تسعى إلى فرضها ضد التوجهات الإسلامية وقد اعتبرت الإسلام التهديد المباشر على الغرب ونلتمس ذلك من خلال أطروحة (صدام الحضارات) لصامويل هنتغتون . « وبالتالي تخشى أمريكا من يؤدي امتلاك إيران لقدرات نووية متقدمة بالإضافة الى باكستان ، لتعزيز قدرات العالم الإسلامي بتعداده البشري الهائل 1355 مليون نسمة ومواردها الضخمة وأهمها النفط إلى قيامه بتهديد الحضارة الغربية » (الأمريكية خاصة والأوربية)[2].

[1] مضيق هرمز : يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن بحيث تمر حوالي 20 الى 30 ناقلة نفط يوميا ، يقع في منطقة الخليج العربي تتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان.

[2] عصام نعمان ، أمريكا والإسلام والسلاح النووي : حاضر الصراع ومستقبله في الدنيا العرب والعجم ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، 2009 ص 124

كما نجد أن الإدارة الأمريكية تشير إلى باستمرار في خطاباتها للتهديد الإيراني . « ففي مرسوم رئاسي أشار بوش إلى وجود تهديدات كبيرة صادرة عن طهران ومنها دعم الإرهاب الدولي ، والجهود الهادفة لنسف عمليات السلم في الشرق الأوسط وامتلاك أسلحة الدمار الشامل »[1] الذي يمكن أن يؤدي لتشكيل مظلة نووية إيرانية .

فالإدراك الأمريكي لمخاطر امتلاك إيران أسلحة الدمار الشامل على مصالحها في منطقة الخليج العربي هو ما يبرر إستراتيجيتها نحو تحريك الأزمة فتعمل بجهود متواصلة للضغط على النظام الإيراني تعليق النشاطات النووية الإيرانية ، وأيضا الضغط على المجتمع الدولي بعدم التعاون مع إيران وكسب تأييد للوقوف ضد الطموح الإيراني ، وتؤكد على أنها مستعدة للقيام بخطوات جريئة ولو دعت الضرورة لإستخدام القوة والتهديد للجوء للخيار العسكري لضرب المنشأت النووية الإيرانية .

المطلب الثاني : السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني

لقد إختلفت الأدوات " التكتيك" المستخدمة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية . فإذا كانت إدارة بيل كلينتون ، قد إعتمدت على سياسة " الإحتواء المزدوج " لكل من إيران والعراق منذ عام 1993م ، وسن قانون الحظر " داماتو " عام 1996م ثم ، الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية . إلى سياسة بوش الابن ، التي تقوم على التهديد المباشر أو " الحرب الإستباقية " وذلك منذ احداث سبتمبر 2001 م ، وتقسيمه للعالم إلى أبيض و أسود بمعنى محور الخير ومحور الشر ووصفه لإيران ، بالدولة الراعية للإرهاب . وأخيرا نجد " سياسة الحوار المشروط " لإدارة الرئيس باراك اوباما وأن المراجعة ، التي تقوم عليها الإدارة الجديدة تقوم على فكرتين مختلفتين تماما عن الأفكار ، التي كانت الإدارات السابقة تتبناها ، فالفكرة : هي أن المشكلة الإيرانية يجب أن تحل في إطار إقليمي أوسع. والفكرة الثانية : أنّه من المستحيل ، إقناع إيران بأيّ خطوة من خلال استخدام العصا فقط بل ، يجب استخدام الجزرة أيضا وينبغي أن تكون العصا والجزرة كبيرتان بما فيه الكفاية لدفع إيران إلى إتخاذ القرار الصحيح .

---

[1] حسان أديب البستاني ، الديبلوماسية الأمريكية و الديبلوماسيات الممانعة (ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران النووي و كوريا الشمالية) الشركة العالمية للكتاب ، بيروت لنان ، ص 230

وعلى هذا الأساس نجد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على خيارين ، خيار الإنفراج بأحداث تسوية نهائية للأزمة أو تجميدها ، مع إمكانية استهداف إيران عسكريا أو أن تسبق الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل برعاية من واشنطن بضرب إيران . ويتمحور حول : الحل الديبلوماسي و الخيار العسكري

أولا الخيار الديبلوماسي

فهو ذلك الخيار المتمحور حول عملية التسوية السلمية أو الإعتماد على الديبلوماسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تناولها للملف النووي الإيراني ويندرج ضمن هذا عدة بدائل نجد :

1- أسلوب الضغط على الدول التي تتعاون مع إيران :

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ، وهي تحاول الضغط على الدول التي تقدم الدعم للبرنامج النووي الإيراني . وتمارس ضغوطا على روسيا الاتحادية بوصفها الدولة الأكثر تعاونا مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ، فمنذ الثمانينات أصبحت إيران العميل الأول للسلاح الروسي في المنطقة ، وتزامن ذلك في عهد التسعينات مع عقد إتفاقية نووية بين روسيا مع إيران لإستكمال محطة بوشهر النووية ، مع تأكيد روسي لأمريكا بأن المشروع لن يتيح لإيران إنتاج وتخصيب اليورانيوم وبالتالي صنع القنبلة الذرية ، كما أنه لايتعارض مع معاهدة نزع السلاح[1] . لكن زعماء البيت الأبيض عملو على ممارسة الضغط والإغراء على الدول التي كان يقال أنها تصدر عتادا نوويا لإيران من بينها روسيا ، الصين ، الأرجنتين ، النمسا ، أوكرانيا ، كوريا الشمالية ، جمهورية التشيك وباكستان . حيث قال " وليم كيوهن " وزيد الدفاع الأمريكي السابق في 1998/5/13م فيكلمة ألقاها في لجنة فرعية في مجلس الشيوخ الأمريكي : « أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في اعتبارها منع انتقال التكنولوجيا النووية إلى إيران وستواصل إصرارها على حمل روسيا للتخلي عن نقل التقنية النووية لإيران »[2] ومن الضغوطات الأمريكية على روسيا نجد أنه منذ عام 2000-2003م تقر فرض مقاطعة أمريكية ، على (10) شركات روسية بتهمة التعاون مع إيران في مجال نقل التكنولوجيا النووية [3] .

---

[1] حسام سويلم ، مرجع سابق ، ص 02

[2] د. محمد على صبري ، مواقف الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني ، البيئة ، العدد 225-226 ، أغسطس – سبتمبر 2006 ص 03.

[3] رحمن عبد الحسين ظاهر ، مرجع سابق ، ص04

كما أجرأت الولايات المتحدة الأمريكية ، على ممارسة الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل بكل ما في وسعها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من أجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى مجلس الأمن الدولي ، مستفيدة في ذلك من تقرير (مجاهدي خلق) بخصوص المنشأت النووية الإيرانية ناتانز وأراك ، على أن يستجيب المجتمع لإدعائها بخصوص البرامج السرية النووية الإيرانية [1] .

2- أسلوب العقوبات الإقتصادية

من أبرز الوسائل الإقتصادية المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للأزمة البرنامج النووي الإيراني يتمثل في العقوبات الإقتصادية المتعلقة بتقليص المبادلات الإقتصادية إذ ترى واشنطن أن العقويات ستكون مؤثرة لأن إيران تمتلك إقتصاد يعتمد في جانب كبير على المبادلات الإقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية ، وفي ظل تفاوت درجة الإنفتاح الذي يميز الأسواق الوطنية ومستوى إندماجها في الإقتصاد العالمي ، ويكمن إجمال سلاح العقوبات في ثلاثة أنواع هي :

- العقوبات التجارية والإستثمارية .
- العقوبات المالية .
- العقوبات الذكية .

1) العقوبات الإستثمارية والتجارية :

مارست الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب فرض العقوبات التجارية والإستثمارية ضد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 1995م بإصدار الرئيس كلينتون قرارين تنفيذيين بفرض حظر كامل على التجارة مع إيران بموجب قانون داماتو :

القرار الأول : يحظر على الشركات الأمريكية وليس فروعها بالخارج بالإشراف أو الإدارة أو تمويل مشروعات تتعلق باستغلال مصادر النفط والغاز الإيراني .

القرار الثاني : ينص على أنه لا يجوز للأشخاص الأمريكين الإستثمار في النفط الإيراني أو تمويله أو الإستغلال بالوساطة في شأنه، أو تسهيل هذه التجارة أو تمويلها أو تزويدها بسلع أو تكنولوجيا من شأنها أن تفيد القطاع النفطي

[1] **رائد حسين عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص87.**

الإيراني [1] . وقد أقره (قانون داماتو) الكونغرس الأمريكي بصيغته النهائية في عام 1996 ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا و إيران في مجال النفط (السا) والغاز وتزيد إستثمارها على 49 مليون دولار في العام وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون سبعة أنماط مختلفة من العقوبات هي[2] :

- حرمان الشركة المخالفة من الحصول ، على تسهيلات مصرف الإستراد والتصدير .
- حرمان الشركة المخالفة من الحصول على تراخيص التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية .
- منع الشركة المخالفة من الحصول على قروض أو إتمادات مالية من مؤسسات مصرفية أو أمريكية تزيد عن 10 ملايين دولار خلال العام .
- منع إختيار الشركة المخالفة من أن تكون عميلا أوليا في التعامل بديون الحكومة الأمريكية .
- منع الشركة المخالفة ، من فرض مشتريات الحكومة الأمريكية تماشيا مع إلتزامات منظمة التجارة العالمية .
- فرض حظر على جميع واردات الشركة المخالفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

فبموجب قانون داماتو تم منع الإستثمارات التي تتجاوز 40 مليون دولار في قطاعي النفط والغاز في إيران وليبيا . وفي أوت 1997 إنتقلت العقوبات إلى مستوى إستراتيجي خطر إذ عارضت الحكومة الأمريكية مشروعات نقل البترول بأنبوب البترول " باكو – تبلسي – سيخان " الموضوع في الخدمة في العام 2007 والذي يربط أسيا الوسطى ويمر عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا إلى إيران . كما مارست واشنطن ضغوطا منزايدة على دول العالم لتخفيض تعاملاتها مع إيران فنجحت في تخفيض صادرات إيران للنفط الخام بشكل كبير مما أثر على إيرادتها المالية [3] . ويعد الحظر النفطي واحد من أهم العقوبات التجارية والإستثمارية التي تواجهها إيران ، إذ تشكل عائدات النفط الإيراني % 80 من عائدات الصادرات الإيرانية بصورة عامة وبحسب إحصائيات مؤسسة أبحاث الطاقة فإن إيران قد تحصلت على عائدات تقدر بـ 100 مليار دولار من النفط في عام 2011 مقابل 20 مليار دولار سنويا فقط قبل عشر سنوات [4] .

---

[1] فوري درويش ، العلاقات الأمريكية الإيرانية : تحديات الواقع وأفاق المستقبل ، دورية مختارات إيرانية ، العدد 51 ، أكتوبر 2004 ، صفحة 02.

[2] د.عبد الستار الراوي ، مرجع سابق ، صفحة 179

[3] Paul Bourgues, (analyse stratégique),(le régime des sanctions américans contre l'Iran : contrainte et opportunité pour l'administration Obama), septembre 2009 , page 04

[4] د. عبد الستار الراوي ، مرجع سابق ، صفحة 180 .

وطبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن هذه العائدات قد هبطت بنحو % 40 بعد الشروع بتنفيذ عقوبات إقتصادية مالية أمريكية جديدة على طهران بالتزامن مع سريان الحظر النفطي الأوروبي على صادرات النفط الإيراني في تموز 2012.

2) العقوبات المالية :

بقيام الثورة الإسلامية في إيران 1979 م ، وبعد أزمة الرهائن الأمريكية تم تجميد 12 مليار دولار ، من أموال إيران في البنوك الأمريكية ولم تتحصل عليها إلا بعد وساطة جزائرية . فهذا النوع من العقوبات يستهدف أساسا مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك وبجانب تجميع الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية . كما يتضمن هذا النوع ، من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادو الجدولة للديون المستحقة لإيران ، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الإقتصادي فيها وكذلك على إحتياطاتها من العملات الصعبة ، التي سوف تستهلك في دفع فوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية [1] .

ففي عام 2012 استهدفت البنك المركزي الإيراني ومنح البنوك الأمريكية سلطات جديدة لتجميد الإصول المرتبطة بالحكومة والإجراء الذي اتخذه أوباما بصفة أمر تنفيذي وقعه في 5 فيفري 2012 وهو الأحدث في إطار حملة متصاعدة لاستهداف البنك المركزي الإيراني ، حيث قال أوباما في هذا الصدد عبر رسالة وجهها إلى الكونغرس " إن البنوك الإيرانية تخفي تعاملات للتحايل على العقوبات المالية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك نظام مكافحة غسيل الأموال في إيران ، فضلا عن المخاطر المستمرة والغير المقبولة التي تشكلها الإنشطة الإيرانية على النظام الدولي "[2] .

كدلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعداد قانون خاص بالعقوبات المفروضة على إيران يستهدف نظام البنك المركزي الأوروربي لتسوية المدفوعات المصرفية بين الدول للضغط على هذا البنك لمنع الشركات و البنوك الايرانية من استخدام نظام التسوية الألية للتحويل السريع عبر اوروبا ويعني ان هذا القانون سوف يصدر عقوبات تنجز معاملاتها المالية مستخدمة نظام تارغيت.

[1] هاشم أجريد الخوالدة ، (السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني)، جامعة الشرق الأوسط ، العدد 401020022 ، 2013 ، صفحة 81.

[2] François niclaud ,(les relations Iran-Etats-Unis, a la recherché du régime change), paris,2006,page 490

3) العقوبات الذكية:

يستهدف بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي ,وبالتالي فهي تؤثر على النظام ككل وهذا النوع من العقوبات لايصدم في المرحلة الاولى بجماهيرالبلد المعاقب وهو ما يوفر لها مزية لا تتوافر لدى العقوبات الاقتصادية و تحويلها الى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام[1] .

وهذا الضرب م العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا الصعيد التقني والسياسي وهو سيكون متاحا اذا ماكان هناك غطاءا شرعيا دوليا عبر قرارات مجلس الامن الدولي وستتمكن هذه العقوبات الذكية من ايقاف تصدير التكنولوجية و المنتجات المتطورة للتكنولوجيا الى ايران بحجة انها تستخدم لاغراض عسكرية او نووية مثل الحصار الذي فرض على الكتلة الشرقية ابان الحرب الباردة ,مرورا بخطر الطيران المدني وهبوط الطائرات الايرانية في المطارات الدولية ومنع مشلركة الفرق الايرانية في الالعاب الرياضية ما سيقود الى عزل ايران دوليا [2] .

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

المطلب الأول : السياسات الأمريكية المختلفة تجاه إيران بعد إنتهاء الحرب الباردة

شكل انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 وسقوط نظام الشاه نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران ، اذ تحولت إيران من حليف استراتيجي للدول الغربية عامة ,والولابات المتحدة الامريكية بصورة خاصة الى دولة ذات ثقل ووزن إقليمي ومركز جذب واستقطاب للسياسات المعادية للولايات المتحدة الامريكية.

ومما عزز من تلك الرؤية الامريكية قناعة الولايات المتحدة انه ليس بمقدورها ان تترك مصالحها الحيوية (النفط) في المنطقة بأيدي غير أمينة على مصالحها أو تتركه عرضة للظروف و المفاجآت ، لاسيما في ظل انعدام الثقة بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام الجديد في ايران الذي نشأ بعد الثورة الاسلامية عام 1979 .

---

[1] **رحمن عبد الحسين ظاهر ، مرجع سابق ، صفحة 05**
[2] **د. عبد الستار الراوي ، مرجع سابق ، صفحة 181**

وقد عكست السياسات الامريكية المختلفة تجاه ايران بعد انتهاء الحرب الباردة ذلك التوجه انطلاقا من ضرورة المحافظة على اهداف ومصالح الولايات المتحدة والتي تتمثل [1] :

- حماية الاقتصاد الامريكي نتيجة انقطاع تدفق النفط و ارتفاع اسعاره بسبب تزايد الطلب عبيه من قبل الدول الاخرى ,ولاسيما الصين واوروبا واليابان .
- الحفاظ على مستوى ونمط معيشة المواطن الامريكي القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة .
- التحكم بأسعار و توزيعه , ومن ثم التحكم باقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة .

وفي اطار تلك الرؤية ، فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة الى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا بما يتلائم مع المصالح والأهداف الأمريكية المرسومة ، سواء من خلال مواجهة الدول التي تصفها بالدول المارقة من خلال المقاطعة الاقتصادية والعزل ، والقضاء على الحركات التي تصفها بالارهابية ، او من خلال التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية لمواجهة تلك التهديدات .

وعلى خلاف ما ذهب اليه البعض من إن إنتهاء حقبة الحرب الباردة قد قلل من أهمية إيران بالنسبة لإدراك صانع القرار الامريكي ، إلا ان الواقع كشف إن هذه الأهمية أصبحت في تزايد وذلك بعد ان برزت إيران كقوة إقليمية لها مكانتها الخاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة ، سواء من الناحية الجيوستراتيجية ، أو بوصفها دولة ذات نظام إسلامي يتقاطع في توجهاته السياسية والفكرية مع التوجهات الامريكية في المنطقة ،لاسيما بعد أن ركزت السياسة الأمريكية على الإسلام بوصفه بديلا للخطر الشيوعي في هذه المرحلة .

المطلب الثاني : أبرز محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد ابرز محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران بما يلي :

اولا: مكافحة الإرهاب

إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبرير سياستها المتبعة تجاه إيران من خلال الرؤية الأمريكية التي وضعت إيران ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب ، من خلال تقديم الدعم والتمويل لبعض الأحزاب والحركات الإسلامية ، التي تصفها الولايات المتحدة بـ (الإرهابية) ، ولاسيما حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي ،

[1] **فنسان الغريب ، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2009 ، ص 129**

وفي مقدمتها حزب الله اللبناني ، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين ، فضلاً عن معارضة إيران لعملية التسوية العربية . الإسرائيلية ، وموقفها السياسي. الأيديولوجي الرافض لوجود (إسرائيل)[1].

وفي هذا الإطار ، فقد ركز التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1992 إلى إن إيران تشكل أخطر راعٍ لإرهاب الدولة في العالم ، وأخذت أعمال التحديث العسكري ، فضلاً عن دعم إيران ومساندتها للعديد من الحركات والتنظيمات المسلحة تستقطب اهتمام قبل صانع القرار الأمريكي ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية (الإحتواء المزدوج) في آيار 1993 لإحتواء العراق و إيران[2] .

كما شكل دعم الإيراني الواضح للنظام السياسي القائم في سوريا ميداناً آخر لتحدي السياسة الأمريكية في المنطقة ، من خلال إعلان إيران عن قائمة تحالف إستراتيجي مع سوريا تلتزم بموجبه إن أي إعتداء على سوريا يُعد بمثابة اعتداء على إيران ، لاسيما بعد ازدياد الضغط على النظام السوري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد حادث إغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري) في 14 كانون الثاني 2005 وهو ما دفع بسوريا إلى سحب قواتها من لبنان [3]

كما إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو حلفائها الأوروبيين من اجل المشاركة في سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى إحتواء إيران ، والضغط عليها اقتصاديا ، فضلاً عن الحيلولة دون تمكين الشركات الأمريكية ، والشركات التابعة لشركات أمريكية من تنفيذ مشاريع في قطاع النفط الإيراني ، وهو ما عُرف لاحقاً بقانون (داماتو) في عام 1996[4] .

أما بعد أحداث أيلول 2001 فقد إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيف الدول الى(معادية) و (صديقة) ، والتوجه نحو إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط تحت ما سمي بـ : الحرب على الإرهاب ، ومحاربة الدول

---

[1] مجموعة الباحثين ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها تحرير: نظام بركات ، الطبعة الأولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ، ص ص 352. 358 .وينظر : سمير زكي البسيوني ، الشباب الإيراني و السياسة الخارجية .. من الثورة إلى البراغماتية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 168 ، نيسان 2007 ، ص 131

[2] د.محمد مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي ، الطبعة الأولى، بيروت ، دارالمنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع ، 2009 ص 167 ومابعدها . وينظر : مكسيم لوفابفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، تعريب : حسين حيدر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، 2006 ص 48 ومابعدها.

[3] خالد الحروب ، إيران : تحدي (أو تغيير) موازين القوة الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 125 ، ربيع 2006 ،ص 14.

[4] قانون داماتو : نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك (ألفونسو داماتو) ، وهو مشروع قانون نص على فرض عقوبات على الشركات التي تبرم عقودا مع إيران تصل إلى نحو 40 مليون دولار أو أكثر. ينظر بذلك : فؤاد جرجس ، أمريكا و الإسلام السياسي : صراع الحضارات أم صراع المصالح ، ترجمة : غسان غصن ، بيروت ، دار النعمان ، 1998 ص 150

الداعمة للتنظيمات الإرهابية ، من خلال اعتماد اسلوب الحرب الإستباقية ، وقد أصبحت إيران مصنفة ضمن (محور الشر) ، من خلال اهتمامها بدعم الإرهاب فضلاً عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني الذي شكل عاملاً إضافياً للضغط على النظام الإيراني [1] .

ولاشك فان مما عزز من السياسة الأمريكية تجاه إيران هو سعي إيران إلى تحقيق أهدافها التي تتقاطع مع التوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقة ، والتي تتمثل بما يلي :[2]

- الحصوال على إعتراف بدور إيران كقوة إقليمية مؤثرة ومهيمنة فيي منطقة الخليج العربي ، ضمن أية ترتيبات إقليمية أو دولية في المستقبل .
- حصول إيران على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بعدم التعرض لأي عدوان في المستقبل .
- حصول إيران على إعتراف بحقها في الحصول على برنامج نووي للأغراض السلمية.

وهكذا فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل إحتواء السياسات الإيرانية إلى إتباع سياسة العزل و الإحتواء ضد إيران من خلال حشد ودعم الدول الإقليمية والدولية للضغط على إيران ، واتباع سياسات التشدد إتجاهها ولاسيما دول الشرق الأوسط التي تدرك الولايات المتحدة بأنها البيئة الأكثر تفاعلا مع إيران ، فضلا عن الدول الكبرى التي تعتمد إيران عليها في ، قضاياها الدولية مثل روسيا والصين . إذ تُعد سياسة العزلة والعقوبات الإقتصادية من أهم وسائل الضغط والحصار التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيفها من اجل تشديد العزلة على إيران .

ثانيا : المتغير العراقي

شكل إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 تهديداً مباشراً لإيران ، إذ أنها اصبحت مجاورة إقليمياً للولايات المتحدة الأمريكية بحكم سيطرة الأخيرة على العراق وتحكمها في منطقة الشرق الأوسط عموما." ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد فالمتغير العراقي شكل أحد أهم نقاط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران ، إذ أنه تفاعل مباشر بين الطرفين نظراُ لطبيعة مصالح وأهداف البلدين في العراق ، فضلاً عن تعارض الإستراتيجيات و السياسات الأمر الذي جعل العراق أحد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران[3] .

---

[1] **عادل الجوجري، أحمدي نجاد ، رجل في قلب العاصفة ، الطبعة الأولى، دمشق ، دار الكتاب العربي ، 2006 ص 106**

[2] **مهدي خضر نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 73**

[3] **د. بهاء عدنان السعيري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 ايلول 2001 ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2012 ، ص141**

لقد إختارت إيران خلال عملية غزو العراق ثم احتلاله عام 2003 ما يمكن تسميته بـ (الحياد الإيجابي) ، فهي لم تقاتل إلى جانب النظام العراقي ، ولا ضد القوات الأمريكية ، كما أنها لم تعمل على إعاقة أو تسهيل تلك المهمة ، ولعل مرد ذلك يعود إلى سنوات الحرب و العداوة و التهديد المتبادل بينها وبين النظام العراقي السابق ، فهي لم تخسر شيئاً برحيل ذلك النظام ، ولم تحرص على التمسك ببقائه في الوقت نفسه ، ومن ثم أصبحت إيران تبحث عن فرص لحماية مصالحها وأمنها بعد سقوط ذلك النظام .

إلا ان سقوط (العدو التقليدي) بنظر إيران و المتمثل بالنظام العراقي السابق بيد الولايات المتحدة أربك الموقف الإيراني ما بين الوقوف على الحياد ، وبين التدخل في شؤونه بهدف حماية مصالحها وأمنها من خطر تراه قادما لامحالة ، وذلك بوجود القوات الامريكية في جوارها المباشر ، وهو ما دفع إيران إلى إختيار عنصر الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العراق للمساومة على قضايا أخرى مثل برنامجها النووي ومكانتها الإقليمية في المنطقة [1].

فالرؤية الأمريكية لإيران بعد عام 2003 تنطلق من إن إيران أصبح لها نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين ، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت أثاراً سياسية وإجتماعية ودينية مترابطة ، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي [2] .

وفي هذا الصدد فقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) في كلمتها أمام لجنة الميزانية في الكونغرس الأمريكي إلى : " إن أحد أكبر التحديات في الشرق الأوسط هو سياسة النظام الإيراني في زعزعة الوضع في أكثر المناطق هشاشة ، إن سياسات إيران الإقليمية تثير قلقا كبيرا ، فهي مع شريكتها سوريا تزعزع إستقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق "[3]

إن ما تقدم يفسر لنا سبب الخلاف الأمريكي – الإيراني فيما يتعلق بالقضية العراقية ، إذ تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي عبر تقديم الدعم لبعض الأحزاب السياسية تارة ، وبإيواء أفراد

---

[1] مجموعة باحثين ، الخليج في سياق إستراتيجي متغير ، تحرير : محمد بدري عيد ، جمال عبد الله ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014 ، ص 180-181

[2] مجموعة باحثين ، الخليج في سياق إستراتيجي متغير ، تحرير : محمد بدري عيد ، جمال عبد الله ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014 ، ص 180-181

[3] نقلا عن : صحيفة القدس العربي ، العدد 5202 ، 18 شباط 2006 .

تنظيم القاعدة في أراضيها تارة أخرى [1] . إنطلاقا من السعي الإيراني لإحتواء المشروع الأمريكي في العراق ، من خلال توريط الولايات المتحدة في حرب استنزاف في العراق ، وهو ما سينعكس سلباً على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إيجاد رأي عام عالمي رافض لسياسات الولايات المتحدة ، وصعوبة تكرار مثل هذه المجازفة في العراق .

وهكذا فالسياسة الإيرانية تجاه العراق والتدخل في شؤونه الداخلية تشكل عاملا للقلق لدى الولايات المتحدة ، التي ترى في تلك السياسة توجهاً لتكريس نفوذها في العراق ، والحد في المقابل من نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها فيه .

ثالثا البرنامج النووي الإيراني

تُعد السياسة الأمريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط عموماً ركيزة أساسية في استراتيجيتها العالمية ، لاسيما بعد أحداث 11 ايلول 2001 التي دفعت بها إلى مزيد من التشدد في منع الإنتشار النووي سواء بالقوة العسكرية أو بالطرق الدبلوماسية . وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية جديدة في مجال مكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ،كما نجحت في بلورة إجماع مع الدول الحليفة والصديقة لاسيما الإتحاد الأوروبي في هذا المجال .

وفي هذا السياق ، يُعد المسعى الإيراني لامتلاك القنبلة النووية هو الجانب الأكثر قلقا في سلوك الإيراني ، فالولايات المتحدة ترى إن المشروع النووي الإيراني في بوشهر لا يُعد تهديداً مباشراً لمصالحها في النفط القوقازي ونفط اسيا الوسطى ، ولكنه ايضاً تهديداً مباشراً لمعابر النفط في الخليج العربي والشرق الاوسط [2].

ولا شك فان السياسة الامريكية حيال الطموحات النووية الايرانية تبدو مبررة لدى مختلف الادارات الامريكية ، لأنه من جهة سوف تجعل إيران بإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من ان تصبح قوة اقليمية ذات وزن في المنطقة ، ومن ثم تصبح قوة كابحة للسياسة الامريكية في المنطقة ، ومن جهة أخرى فان نجاح إيران في حيازة البرنامج النووي سوف يشجع دول المنطقة الاخرى على دخول مجال الحيازة النووية هي

[1] د. طلال عتريس ، إيران في تحولات الشرق الأوسط : المخاطر والفرص ، صحيفة القدس العربي ، العدد 5205 ، 18 شباط 2006

[2] لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووي الايراني ؟ ، نشرة مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، كانون الاول 2004 ,ص 2 .

الاخرى ، لاسيما في مجال القدرات النووية السلمية ، وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثير الأسلحة النووية .

فالرؤية الأمريكية لبرنامج إيران النووي تنطلق من احتمالات سعي ايران لتطوير هذا البرنامج و العمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري ، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران مواجهة تل أبيب ، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن ارهابية ، لاسيما وان القلق الأمريكي يتزايد من خلال رؤية الولايات المتحدة لإيران بأنها ما زالت تمثل تهديدا آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام إنتشار القيم الامريكية وعائقا في المنطقة [1].

وفي هذا الصدد فقد أشار التقرير الصادر عن مكتب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليام بيري) حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط الى : " إن القلق الكبير على المدى الطويل يأتي من تصميم إيران الواضح على تطوير أسلحة الدمار الشامل .... وهذا ينطوي على مضاعفات خطيرة على إستقرار المنطقة "[2] . كما وصف الرئيس الأمريكي الاسبق جورج دبليو بوش في عام 2004 ذلك التهديد بقوله : " إننا نتفق مع وجهة النظر التي تقول إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يشكل تهديداً وعامل اضطراب بالنسبة لكل جيرانها "[3] .

فضلاً عن ذلك ، فان انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي تبدو واضحة ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، اذ أن امتلاك أي دولة من دول الخليج للأسلحة النووية سيؤدي الى إختلال موازين القوى في المنطقة ، كما انه يعرض مفاهيم الأمن التي استقر الخليج لفترة طويلة عليها إلى الإختلال ، وهو ماتخشاه الولايات المتحدة الامريكية .

وهكذا وفي ظل الإصرار الايراني على إن السياسة النووية هي سياسة ثابتة ، ولن تتغير مهما كانت الضغوط الأمريكية والغربية عليها ، تبقى الخيارات الأمريكية مفتوحة على عدم استبعاد أي خيار لردع إيران

---

[1] د. رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 222 .

[2] المصدر نفسه ، ص 223 .

[3] نقلا عن : شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النووية ، ترجمة : بسام شيحا ، الطبعة الاولى ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ، 2007 ، ص196

من طموحاتها النووية ، اذ تؤكد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 في هذا الجانب على : " إن الولايات المتحدة ملتزمة بابقاء أخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدي اكثر الاشخاص خطورة في العالم"[1] .

وتبعا لذلك تم إدراج الخيار العسكري ضمن الوثيقة الاخيرة لإستراتيجية الامن القومي الأمريكي تلك الوثيقة التي أحييت ما سمي بـ : (عقيدة بوش) وحق الولايات المتحدة بالقيام بضربات عسكرية وقائية ضد أي تهديد حالي أو مستقبلي للقوة العظمى .

وعليه فان الخيارات العسكرية – الأمنية ستكون لها الأولوية في المدركات الأمنية الأمريكية في مواجهة مخاطر التهديد النووي الإيراني ، سواء تمثلت تلك الخيارات بنظام الدفاع الصاروخي ، أو مظلة نووية خارجية ، ومما يعزز من ذلك إن ثمة اتفاقاً خليجياً عاماً حول وجود مصلحة عليا لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم سياسة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عموما الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية وايجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض اي محاولة إيرانية لصنع اسلحة نووي.

[1] **بيل بيركوتيز, البيت الابيض يعيد التاكيد على عقيدة الضربة الاولى , على لموقع**
http://www.ipsnewsat/Arabic/not-asp4/2/2006

خلاصة :

إيران تخطت دورها الوظيفي المرسوم بنموٍّ تطلعاتها لمزاحمة الغرب على المصالح في المنطقة أو في كل الأماكن التي أدت فيها دورها الوظيفي، كما هو الحال في العراق وسوريا واليمن ولبنان وبعض دول الخليج، كما تخطت إيران دورها الوظيفي بتغيير نمط علاقتها مع روسيا التي تحولت إلى حليف إستراتيجي استعانت به إيران للتحلل من بعض التزامات دورها الوظيفي تحت ضغط تطلعاتها التي دفعتها كذلك لتطوير علاقاتها مع الصين التي تنظر لها الولايات المتحدة على أنها خصم إستراتيجي كامل الآن ومستقبلاً. وكان الأشد خطراً بالنسبة للغرب تطوير إيران قدراتها العسكرية إلى المستوى الإستراتيجي عبر برنامجيها النووي والصاروخي، وهو ما نظرت إليه الدول الغربية على أنه خطر دائم، وتعدٍّ للخطوط الحمراء التي تمنع إيران من امتلاك أدوات القوة الإستراتيجية التي تمكنها من فرض مصالحها الاستعمارية على حساب الغرب في الإقليم العربي، والتي تمكنها من تهديد القاعدة الرئيسية للغرب في المنطقة؛ أي الكيان الصهيوني ضمن خلافات السيطرة على إدارة الإقليم.

لقد توسعت إيران في مساعيها لتحقيق مصالحها الاستعمارية على حساب دورها الوظيفي داخل الإستراتيجيات الغربية الشاملة لإدارة العالم، وهنا تحددت نقاط الخلاف والصراع على المصالح، التي لا ترتقي للصراع العقائدي أو الإستراتيجي الشامل. ولذا يتحدث الأوروبيون عن التفاوض مع إيران، ولا تذهب الولايات المتحدة إلى الخيار العسكري مباشرة، كما كان الحال مع العراق؛ فلا قرار بتدمير إيران كما حدث مع أفغانستان والعراق.

من وجهة نظر الغرب، فقد أدت إيران دورها المطلوب في تفكيك المجتمعات وإسقاط الدول عبر دعم المجموعات التابعة لها، لكن الغرب يقول بوضوح الآن، عبر ما يجري، إنه لن يسمح لها بالمساهمة في بناء مستقبل الشرق الأوسط كلاعب صاحب مصالح خاصة.

الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد ترامب

الفصل الثاني

العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد ترامب

تمهيد:

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية في عهد ترامب

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب وفقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

المطلب الثاني: السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه إيران

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران فترة "دونالد ترامب"

المطلب الأول: دونالد ترامب" كمحور رئيسي بين اتجاهان في السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: تطورات الموقف الامريكي و الايراني في عهد ترامب

المبحث الثالث: قضايا الشرق الاوسط سوريا و العراق نموذجا

المطلب الأول: السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه العراق:

خلاصة:

تمهيد:

حدَّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هدف إدارته، وهو الوصول إلى صفقة جديدة مع إيران تضمن تعديل سلوك النِّظام الإيراني، وأوضح وزير الخارجية مايك بومبيو ملامح هذا التعديل المطلوب في اثني عر بندًا، تعالج بالأساس ثلاث قضايا رئيسية :الخلل في الاتِّفاق النووي، والقدرات الصاروخية الإيرانيَّة، وسلوك النِّظام الإيرانيّ المهدِّد للأمن والاستقرار الإقليميَّن .واعتمد ترامب اسراتيجية الضغوط القصوى ، للوصول إلى هذه الصفقة، وتُعَدّ العقوباتُ الرافعةَ الأساسية ضمن هذه الاسراتيجية .وتختر إدارة ترامب اسراتيجيتها عر التصعيد التدريجي مع عرض الجلوس إلى طاولة التفاوض، من أجل التوصل إلى اتِّفاق جديد. في هذا الإطار تحاول هذه الورقة أن تقدِّم إجابة عن تساؤل رئيسي حول مَواطن القوة والضعف في اسراتيجية »الضغوط المكثفة « الراهنة وأثرها في تحقيق هدف تعديل سلوك إيران، وذلك من منطلق أربع فرضيات رئيسية:

-أن الاتِّفاق النووي ترك أمام إدارة ترامب جملة من التحديات في ما يتعلق بالملفّ الإيرانيّ، والوصول إلى اتِّفاق جديد يحتاج التغلُّب على تلك التحديات.

-أن التصعيد الأمريكي التدريجي في إطار استهداف تعديل سلوك إيران قد يمكِّن من الوصول إلى لحظة تفاوض مع إيران دون ردود فعل غر متوقَّعة تُربِك المشهد الإقليمي أو الدولي، إلى جانب وصولها إلى تلك اللحظة وهي منهكة بحيث تقلِّص مكاسبها المتوقَّعة في عملية التفاوض إلى الحَدّ الأدنى.

-أن تغليب الصراع على التعاون بن الولايات المتَّحدة والأطراف الدولية الفاعلة في النِّظام الدولي، يفرض تحديات حقيقية أمام إنجاز الاسراتيجية التي تتبناها إدارة ترامب.

-أنه كلا اتسمت الاسراتيجية الأمريكيَّة بالتكامل والتوازن بن عناصرها كافة، حقَّقت هدفها في تعديل سلوك إيران وحرَمَتها فُرَص المناورة وكسب الوقت.

الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد ترامب

يشكل الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تعقيدا بالنسبة لإدارة الرئيس ترامب، فالوضع الأمني فيها غير مستقر ولا يسمح بالانسحاب السريع منها، ولا يزال وضع الحلفاء غير مستقر بسبب الحروب الواسعة فيها، كالحرب في اليمن ضد الحوثيين والحرب في سوريا والعراق ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى جانب الضربات المستمرة التي تتعرض لها تركيا والعمق الخليجي بسبب الإرهاب.

ومن ثم فإن التعامل مع النظام الأمني في منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى صياغات جديدة تتناسب وطموحات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة "**دونالد ترامب**" في تشييد نظام القوى الجديد وفق مصالحها الاستراتيجية.

إن حالة الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دفع الإدارة الأمريكية الجديدة إلى إعادة التفكير في آليات التعامل مع دول المنطقة وخاصة تلك الدول التي تعتقد الولايات المتحدة بأنها تقف وراء حالة الفوضى وعدم الاستقرار وتعد ايران في مقدمة تلك الدول وفقا للمنظور الأمريكي، عموما اتسمت المدركات الاستراتيجية الأمريكية بالسلبية تجاه إيران، وبالمقابل ظلت المدركات الإيرانية رافضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية في عهد ترامب

المطلب الاول:السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب وفقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن عشر من شهر كانون الثاني استراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي جاءت تحمل نفس الشعار الذي رفعه ترامب خلال حملته الإنتخابية أمريكا أولا وجاء في الإستراتيجية الجديدة أن مصادر التهديد للولايات المتحدة وحلفائها تأتي من ثلاث جهات هي[39]:

1. مواجهة القوى الكبرى الطموحة وهي روسيا والصين ومنع ظهور القوى المنافسة لها.
2. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر مواجهة الإقليمية الساعية لامتلاك السلاح النووي وخاصى (إيران و كوريا الشمالية) أو الدول المارقة حسب التعبير الأمريكي.
3. التنظيمات الجهادية والإرهابية.

وتركز استراتيجية الرئيس ترامب على أربعة محاور رئيسية تتعلق بمجملها بالمصالح الأمريكية و أولويات ضمانها وهي[40]:

حماية أراضي الولايات المتحدة وشعبها ونمط الحياة الأمريكية عبر مكافحة التطرف ومنعه من الانتشار داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالهجرة، زكيفية التعامل مع الأشخاص غير المرغوب فيهم بمنعهم من الدخول إلى الأراضي الأمريكية، فضلا عن التركيز على مبدأ ضمان تحقيق الرفاهية للأمريكيين.

---

[39] إينا أسالخانوفا، **ترامب يعلن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي**، في 2017/12/19، على موقع: https://arabic.rt.com/world/916405.

[40] أحمد حسن علي، **الشرق الأوسط في استراتيجية الرئيس ترامب للأمن القومي**، 2018/01/10، على موقع: https://www.bayancenter.org/2018/01/4154/.

وعلى المستوى الأمني، وفيما يتعلق بكيفية الحفاظ على الأمن والسلام الأمريكي طرح ترامب مبدأ فرض "**السلام باستخدام القوة**"، وتطوير هياكل القوات المسلحة الأمريكية ومنظومة الدفاع الصاروخية.

وعلى المستوى الإقتصادي تركز الاستراتيجية الأمريكية على ضرورة تعزيز النفوذ الإقتصادي للولايات المتحدة عالميا بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار[41].

وعن مقارنة استراتيجية ترامب للأمن القومي الأمريكي مع سابقتها في عهدي الرئيس بوش الإبن والرئيس أوباما نجد أن الرئيس بوش انتهج استراتيجية تحويل الأنظمة الحاكمة إلى أنظمة ديمقراطية، وجاءت من بعدها إدارة أوباما التي تبنت استراتيجية فك الإرتباط بالمنطقة والتخلي عن فرض الديمقراطية، ولايوم تعلن إدارة ترامب عن استراتيجية "أمريكا أولا" التي هي في حقيقتها لا تقدم حلولا لأزمات المنطقة، بل تحمل الإدارتين السابقتين مسؤولية تضاؤل النفوذ المريكي لصالح إيران و انتشار الفكر الجهادي. – حسب وجهة نظر الرئيس ترامب –.

في الشأن الإيراني، تصر إدارة الرئيس ترامب على تبني استراتيجية تنقض فيها تعهدات الولايات المتحدة للإتفاق النووي، و الانطباع السائد عن ترامب والمتحدثين باسمه تبين أنهم يريدون إلغاء الصفقة مع غيران، مدعين انتهاك ايران للإتفاق، وكانت سياسة إدارة الرئيس السابق باراك أوباما تتضمن فصل القضية النووية الإيرانية عن السياسات الإقليمية الأخرى التي تتنافى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. ويبدو أن توجه الديمقراطيين كانت في التوصل إلى اتفاق نووي، ثم التفاوض مع طهران على القضايا الأخرى، بما في ذلك الأزمة السورية، وحزب الله، و اليمن، وقضايا الإرهاب، لكن إدارة ترامب رفضت هذا الفصل[42].

[41] **مدارات إيرانية**، الناشر: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 03، مارس 2019، ص 125.

[42] **"أمريكا أولا" في استراتيجية ترامب للأمن القومي الأمريكي**، مؤسسة الأهرام، الأربعاء ربيع الثاني 1469 هـ، العدد 47868، 2017/12/27.

إن هذه الإستراتيجية لن تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، لأن السعي إلى تحقيق الأمن و الإستقرار على المدى الطويل يتطلب من إدارة ترامب ألا تتجاهل إيران، في حين أن إدارة الرئيس ترامب تدعي أن هذه الإستراتيجية تعمل من أجل الحيلولة دون تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ملاذ آمن للإرهابيين، و أن لا تكون أي قوة معادية للولايات المتحدة الأعلى نفوذا، و أن تبقى المنطقة مصدرا مستقرا لتدفق النفط والغاز.

و أشارت الإستراتيجية أيضا إلى قضية التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تهدف الإستراتيجية الجديدة إلى عدم دخول الولايات المتحدة في تحالافات دولية لا يشترك الحلفاء في تحمل أعباء التحالف، و أن تكون الكلمة الأخيرة للرئيس ترامب. وعليه فإن هذه الإستراتيجية اعترفت ضمنا بنهاية عالم القطب الواحد وعودة المنافسة بين الدول العظمى وهذه النظرية تقلق حلفاء الولايات المتحدة من انتهاج إدارة ترامب لبعض السياسات الخطرة مثل كيفية التعامل مع إيران بتهديد الإتفاق النووي[43].

المطلب الثاني:السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه إيران:

هناك مساع حقيقية، أميركية خليجية، لتحجيم الدور الإيراني في المنطقة إلى أبعد حدود عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران، بهدف شلّ قدرتها على تقديم مساعدات للجماعات المسلحة، والعمل على خلق أزمات داخلية داخل إيران من أجل تشتيت القدرة الإيرانية على أداء دور محوري في المنطقة، مع إثارة قضايا حقوق الإنسان في إيران في المحافل الدولية، وتقديم مساعدات للمعارضة الإيرانية في الخارج مع العمل على إرهاق الاقتصاد الإيراني، بخفض أسعار البترول في السوق العالمية.

[43] ميشال جوردن و نانسي يوسف و بيتر نيكولاس، وول ستريت جورنال، **الأمن القومي الأمريكي يبحث خيارات المواجهة مع إيران**، ترجمة: جلال خياط، في 2017/08/27، على موقع: https://orient-news.net/ar/news_show/151809/0/.

فمنذ الحملة الانتخابية، يتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب مواقف سلبية من سياسة إيران في المنطقة، ويفترض أن هذه السياسة تهدد مصالح أميركا وحلفائها فيها، وهذا ما تأكد خلَّل قمة الرياض وما بعدها. ففي المؤتمر الصحافي الذي أعقب القمة، قال وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلر سون، إن الولايات المتحدة تنسق الجهد لمواجهة طموحات إيران التوسعية في اليمن وسورية، وشدد على أن الصفقات الدفاعية الأمريكية والاتفاقات ستمكن السعودية من التصدي للنفوذ الإيراني والإرهاب، مشيرًا إلى أن واشنطن ستعمل على تعزيز التعاون الدفاعي بينها وبين السعودية تنفيذا للرؤية الإستراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأفاد الدبلوماسي الأميركي أن الشراكة بين المملكة والولايات المتحدة ترتكز على الثقة والسعي لأهداف مشتركة، مؤكدًا ضرورة العمل على تنفيذ الاتفاق الإستراتيجي بين الدولتين بما يوجه رسالة قوية للأعداء[44].

وحول الرؤية الأميركية الجديدة للتعامل مع إيران، قال وزير الخارجية الأميركي **"تيلر سون"**، إن السياسة الأميركية الجديدة تجاه إيران تشتمل على تغيير النظام، وقال إن الولايات المتَّحدة تقر بالدور الذي تؤديه إيران في زعزعة الاستقرار في المنطقة ودعمها وتصديرها الميليشيات في سورية والعراق واليمن، بخاصَّة (حزب الله)، وأن الولايات المتَّحدة ستتّخذ إجراءات للردّ على إيران وفرض إجراءات إضافية ضدّ الأفراد الداعمين وغيرهم، موضحًا أن الولايات المتَّحدة ستعرض باستمرار الأسس الموضوعية من وجهة نظر دبلوماسية دولية لوضع الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية، وقال إن سياسة الولايات المتَّحدة تجاه إيران تؤكد ضرورة تراجع إيران عن خطط الهيمنة والاستغناء عن الآمال والقدرات النووية، والعمل على دعم عناصر داخل إيران من شأنها أن تؤدي إلى انتقال سلميّ للنظام[45].

وحول الموقف من البرنامج النووي الإيراني، صرح ترامب مرارًا وتكرارًا خلَّل حملته الانتخابية بأنه سينجز **"تعديلات جذرية"** على الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى في 2015 بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، إذ إن اعتراضه يأتي

---

[44] **اتفاق سعودي أميركي على "مواجهة طموحات إيران التوسعية"**، روسيا اليوم، في 2017/05/23، على الرابط: https://goo.gl/luxw6o

[45] **تيلر سون يدعو إلى تغيير النظام في إيران**، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الإمارات، على الرابط: https://goo.gl/2fuMai

من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس ا لأميركي السابق **"باراك أوباما"**، في هذا الملف، التي يرى فيها ترامب أنها "مهينة" للولايات المتحدة و"تضعها في موقف ضعيف" أمام أحد أكبر أعدائها، طبقا لما نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، وقال مستشار ترامب، **"وليد فارس"**، لشبكة (CNN) إن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاق بشكل كامل، ثم إرساله إلى الكونجرس للتصويت عليه، ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات، وإنه سيكون هناك محادثات حول ذلك الاتفاق[46].

الموقف الأميركي الجديد من إيران قد يقود منطقة الشرق الأوسط إلى مزيد من التوتر السياس ي والأمني وخصوصًا في ظل ما تشهده المنطقة من حالة صراع سياس ي وطائفي بين السعودية وإيران، إضافة إلى التحولات الإستراتيجية سواء في علّقة الدول العربية ببعضها، أم في علّقة الدول العربية بالأطراف الإقليمية الفاعلة، مع زيادة التوترات الناجمة عن انتشار الجماعات المسلحة والوجود الدولي المكثف في هذه المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب التي سمحت للدول معظمها بتشريع وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط.

إضافة إلى أن الرؤية الأميركية من الملف النووي الإيراني تحمل كثيرًا من التناقض، أحيانًا يرى ترامب أنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، وأنه مستعدّ للتراجع عن الاتفاق، وتارة أخرى يعدّ التراجع عنه إستراتيجية سيئة، وأحيانًا أخرى يقول إنه سيوقف البرنامج النووي الإيراني "بأي وسيلة ضرورية"، لكنه يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق على ما يفترض؛ وأعرب ترامب عن دعمه الكبير لإسرائيل بوصفها شريكا عسكريًا واقتصاديًا، إذ يؤيد التحالف الوثيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو[47]. ويحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف الإيراني وهي[48]:

---

[46] صالح، كريم، **ترامب يواجه معركة لتعديل الاتفاق النووي الإيراني بشروط جديدة**، موقع العين، في 2016/11/11، على الرابط: https://goo.gl/MHTGF5.

[47] جاءت هذه الآراء ضمن برنامج من واشنطن عبر قناة الجزيرة، بعنوان: **" كيف ستكون السياسة الخارجية الأميركية بعد أوباما؟"**، الجزيرة نت في 2016/05/03، على الرابط: https://goo.gl/Ez71vt.

[48] يمني سليمان، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016).

1. لا بد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران تمثل خطرًا على المنطقة وتهدد استقرار عدد من دولها من مثل العراق وسورية ولبنان واليمن وليبيا والمملكة العربية السعودية؛ وتدعم تنظيمات إرهابية من مثل حزب الله في لبنان وحماس في غزة.
2. يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلً بد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأميركية، ويضرّ بأمن إسرائيل ومصالحها مباشرة. وعلى أقل تقدير، فلً بد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة تمامًا وتعزز من عدم محاولة إيران اختبار أسلحتها الذي لم ينص الاتفاق على منعه.
3. تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية، فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

وفي أوضح موقف للإدارة الأميركية تجاه إيران، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يوم الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أن قراره بشأن الاتفاق النووي مع إيران هو إستراتيجية بلًده الجديدة التي كشفها بلغة أكثر حدّة وهجومية، وتتضمن خطة مواجهتها أربعة محاور رئيسة، هي[49]:

المحور الأول: العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده.

المحور الثاني: محاربة تمويل "الإرهاب" بفرض مزيد من العقوبات.

المحور الثالث: معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال إنها "**تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملًحة**".

[49] صابر عنبري، **إستراتيجية ترامب في مواجهة إيران. الشكل والمضمون**، الجزيرة نت، في 2017/10/15، على الرابط: https://goo.gl/JRHCkB.

المحور الرابع: حرمان إيران من أي وسيلة تقودها إلى امتلاك السلّح النووي.

الإستراتيجية الأميركية الجديدة للتعامل مع الملف الإيراني تشتمل على شقين، الأول مواجهة الدور الإيراني المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد إيران لجيرانها العرب، وتأخذ في الحسبان المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني، والثاني تستخدم الولايات المتحدة الأميركية إيران فزاعة للعرب، ودول الخليج خصوصًا، لضمان بقاء العرب ودول الخليج ضمن المنظومة الأميركية، لأن واشنطن تسعى للاستفادة من التناقضات والصرعات الموجودة في المنطقة بهدف عقد مزيد من الصفقات الاقتصادية أو العسكرية، وهذا ما حدث خلال الأزمة الخليجية، فقد وقعت الولايات المتحدة عقودًا تجارية وعسكرية مع السعودية وقطر، ما يؤكد رغبة واشنطن في استغلّال حالة الصراع على النفوذ بين دول الخليج وإيران لضمان مصالحها وحماية أمن إسرائيل، والنهوض بالاقتصاد الأميركي على حساب موارد المنطقة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه ايران فترة "دونالد ترامب"

المطلب الاول: "دونالد ترامب" كمحور رئيسي بين اتجاهان في السياسة الخارجية الإيرانية:

الاتجاه الأول: لا يزال يُعول على المكاسب المتوقعة بعد إبرام الاتفاق النووي، وما قد يصحبها من مكاسب اقتصادية قد تُسهم في تدفق الاستثمارات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم إنعاش الاقتصاد والانخراط في السياسة والاقتصاد العالميين، وذلك رغم سلوك "دونالد ترامب" العدائي تجاه إيران ورغم سياساته التي أعادت إلى الواجهة سيناريو العقوبات والضغط والعزلة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي وجد في سياسة الولايات المتحدة وسلوك الرئيس الأميركي العدائي تجاه إيران حُجة للتشكيك في جدوى الحوار معها والتشكيك في جدوى الاتفاق النووي، وتُهيمن على هذا الاتجاه القوى المتشددة والمؤسسات

العسكرية التي لديها مصلحة في استمرار عملية التصعيد، بوصفه مبرراً لتحكمها في السياسات الداخلية والخارجية، وهي المؤسسات التي بيدها القرار السياسي فعلياً.

أين جعل هذا الاتجاه مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة مسألة عقدية لمصادرة حق الطرف الآخر وحق المجتمع في اختيار ما يراه مناسبًا لصالحه. في هذا الإطار على سبيل المثال صرح إمام جمعة مشهد، أحمد علم الهدى، قائلًا: **"ذلك الشخص الذي يتحدث عن المصالحة مع أمريكا من أجل حل المشكلات، يعاني من مشكلة في معرفة الله والاعتقاد به وبيوم الميعاد وأن قدرته أعلى من كل القوى"**. واستغل هذا الاتجاه العملية الإرهابية التي استهدفت البرلمان ومرقد **"علي الخميني" جوان 2017**، لتعبئة الرأي العام ضد الولايات المتحدة، باعتبارها من تقف خلف هذه العمليات. الحقيقة أنّ هذا الخلاف ما هو إلاّ مجرد دعاية ودعاية مضادة من جانب تيارين يدافعان في النهاية عن نفس المبادئ، لأن الواقع يفيد بأنّ الجميع يعملون تحت مظلة سياسية واحدة، يُمثلها الولي الفقيه الذي يحدد بدوره بوصلة السياسات والخيارات، لاسيما الإستراتيجية منها. أين يبقى العداء لأميركا حازماً وجازما.

لقد انعكس هذا الواقع الداخلي الإيراني المركب تجاه الولايات المتحدة على ردود فعل إيران رسميا على السياسات الأميركية تجاه إيران، وذلك على النحو الآتي:

أولا/ الحفاظ على مكتسبات الاتفاق النووي: رغم ما يبدو من نقاش داخلي حول الاتفاق النووي وآثاره، فإنّ أطراف الداخل الإيراني سواء من المتشددين أو الإصلاحيين لديهم رغبة في الحفاظ على هذا الأخير ومكتسباته، لأن الاتفاق يضمن لإيران الخروج من العزلة، وينعش اقتصادها المأزوم، لهذا فإن الاتفاق يمثل مصلحة حيوية لإيران[50]. فأمام الأزمة

[50] محمود حمدي أبو القاسم، **"السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 2019/05/21، على موقع: https://rasanah-iiis.org،

الداخلية المركبة السياسية –الاقتصادية–والاجتماعية التي يُعانيها النظام، ربما لأنها نقطة ضعف قد تسنح بنتائج إيجابية مع تكثيف الضغط على إيران، لاسيما أنّ هذه الساحة تأثرت سلبًا إلى حد بعيد بعد توقيع الاتفاق النووي على عكس المتوقع، وذلك لأسباب داخلية متعلقة بإخفاق صناع القرار في إيران في تطبيق سياساته الاقتصادية، حيث فشلت خطط "**حسن روحاني**" الإصلاحية، ولم يتمكن من تهيئة البيئة الداخلية لاستقبال مكتسبات الاتفاق النووي، أين بقي الحرس الثوري حجر عثرة أمام دفع عجلة الاقتصاد وأمام خطط إصلاحه وإدماجه عالميا من خلال هيمنته على مقدرات الاقتصاد وثروات البلاد، بل وإهدارها في مشروع التوسع الخارجي الذي يتبناه، وعدم استجابته لدعوات "**حسن روحاني**" بالتخلي عن هذا الدور الذي أصبح عبئًا على السياسة والاقتصاد، فضلًا عن أنّ المشروع الخارجي قد استنفد موارد ضخمة وأهدر الفرص التي منحها الاتفاق النووي لنمو الاقتصاد، ومعالجة الأوضاع المعيشية التي تزداد صعوبة ممثلة في تزايد البطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، ومن ثم بدأت تظهر بوادر الغضب الشعبي، واحتلت الاحتجاجات المشهد السياسي وعكست عمق الأزمة في الداخل، ومعها رفعت شعارات نالت من شرعية النظام وممثليه الدينيين والسياسيين على السواء. إضافة إلى ما سبق فإنّ انسحاب "**دونالد ترامب**" من الاتفاق النووي وشروعه في تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات فاقم المشكلة الاقتصادية التي لها جذورها ب الأساس، وتعرضت العملة الوطنية إلى الانهيار قبل أن تظهر بعض مؤشرات التحسن الطفيف مؤخرا، وازدهرت السوق السوداء لتبادل الدولار الأمريكي، وشهدت البلاد تظاهرات عامة مطلع سنة 2018، وأخرى بنهاية شهر جويلية ومطلع شهر أوت 2018، فضلًا عن الاحتجاجات الفئوية والإضرابات المتواصلة منذ أشهر، والتي تعكس عمق الغضب الشعبي. بعدما تصاعدت أبعاد الأزمة في الداخل مارس المتشددون ضغوطًا كبيرة على الرئيس "**حسن روحاني**"، واستخدموه ككبش فداء بعدما أعلن "**دونالد ترامب**" انسحابه من الاتفاق النووي، وفرضوا تغييرات على أعضاء حكومته طالت وزيري العمل والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي، وذلك على وقع الأزمة الاقتصادية، وتصاعد الغضب الشعبي، بل ووُجهَت أسئلة إلى "**حسن روحاني**" في البرلمان، بما يعني كسب المتشددين لجولة في مواجهة "**حسن روحاني**" تحت تأثير فشل الاتفاق وغضب ال

أ ري العام وتردي الأوضاع في الداخل، ولم يكُن هذا حلا للأزمة بقدر ما كان انعكاسًا لأزمة النظام السياسي والصراع بين أطرافه، بما لا يُمثل معالجة للأزمة بل، إنه يزيد حالة الاستياء.

على صعيد آخر كان لحزمة العقوبات التي فرضها **"دونالد ترامب"** وتهديداته للشركات والدول التي تستثمر في حقول النفط الإيرانية دور في خفض إنتاج النفط الإيراني، وهو ما أثر بدوره على الإيرادات الحكومية، وغلّ من قدرتها على مواجهة أزمة العملة ومن الوفاء بالتزاماتها، وهو ما نتج عنه أزمة العملة الوطنية التي فجرت الاحتجاجات ضد النظام وطالت أحد أهم الفئات المؤيدة له وهم تجار البازار[51]. يفترض أن تستهدف العقوبات القادمة في نوفمبر الماضي قطاع الطاقة في إيران ووقف التعامل ب الدولار، بهدف الوصول بتصدير النفط الإيراني إلى المعدل صفر، وهو إذا تم فإنه قد يفرض تحديًا وجوديا على النظام الإيراني.

في ظل هذه المعطيات ترى الإدارة الأمريكية وجود فرصة سانحة لتضييق الخناق على النظام والتأثير على شرعيته، وإرغامه على التنازل مقابل رفع العقوبات وإعادة الاستقرار الداخلي، لاسيما أنّ الأزمة الداخلية تتفاقم يومًا بعد يوم، ولا شك أنّ النظام الإيراني يُحاول معالجة وضعه الداخلي المتأزم، من خلال محاولات لمواجهة الفساد وإعادة الاستقرار لسوق العملة من أجل لجم غضب الفئات الرئيسة التي يستمد منها شرعيته ويكتسب تأييده، كتجار البازار تحديدًا الذين أعربوا عن استيائهم وغضبهم من السلطة بعد انهيار سوق العملة، وقادوا تظاهرات داخلية استمرت لأيام، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق وبالتزامن مع تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات، لكن هذا الغضب مرشح أن يتصاعد جراء العقوبات المصرفية والركود الذي صاحب حزمة عقوبات نوفمبر الماضية، وهو التكتيك الذي تعتمده الإدارة الأمريكية بكثافة و تُحاول أن تهيأ الظروف الخارجية والداخلية لنجاحه[52]. فوفقًا لتقرير مؤتمر التجارة والتنمية بمنظمة الأمم المتحدة **UNCTAD** حول أوضاع الاستثمار العالمي، فقد سجلت إيران معدلات جذب استثمارات بقيمة

[51] محمود حمدي أبو القاسم، **"الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 2019/08/23، على موقع: https://rasanah-iiis.org.

[52] المرجع نفسه.

3 مليارات و **372 مليون دولار** سنة 2016، أي بمعدل نمو **64 %**، ولا شك أنّ هذا النمو من ثمار الاتفاق النووي، كما أنّ له مردودات ايجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في السياق ذاته يشير التقرير الشهري الصادر من منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك إلى أنّ إنتاج إي ا رن للنفط في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الميلادي الحالي وصل إلى **3.796 مليون برميل** يومياً، مسجلًا ارتفاعًا بمعدل **55 ألف برميل**، مقارنة بالفترة ذاتها سنة 2016، كما ارتفعت أعداد السياح الأوروبيين والأميركيين في إيران خلال هذه السنة مقارنة بالأعوام السابقة، ولهذا تتمسك إيران بالاتفاق[53].

وعليه فانه رغم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران وتهديد الدول التي تستمر في علاقاتها مع إيران. إلاّ أنّ هذه الأخيرة تظل متمسكة بالاتفاق النووي مع الأطراف الشريكة فيه، محاولة توظيف الخلافات الأمريكية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية من أجل استمرار الشراكة الاقتصادية معها[54].

ثانياً/ بناء شراكة اقتصادية مع القوى الدولية الفاعلة: على الرغم من أنّ اتّباع واشنطن نهجا متشدّداً مع إيران قد قوّى أوساط متشدّدة في إيران معادية لخطّة العمل الشاملة المشتركة، يُظهر قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعداداً للإبقاء على الاتّفاقية. ففي 23 ماي، طلب المرشد الأعلى الإيراني من أوروبا أن تقدّم ستّ ضمانات ملموسة. وتشمل هذه الضمانات زيادة واردات الاتّحاد الأوروبي للنفط من إيران للتعويض عن العقوبات التي أعادت الولايات المتّحدة فرضها، من دون ذكر مسألة برنامج الصواريخ البالستية الإيراني وسياسات إيران الإقليمية. وي شير قلقُ **"علي الخامنئي"** الصريح إزاء خسارة إيرادات الصادرات النفطية، ولاسيّما في سياق الأزمة الاقتصادية الحادّة في البلاد، بالإضافة إلى نيّته المعلنة في الالتزام بخطّة العمل الشاملة المشتركة بمساعدة الاتّحاد الأوروبي، إلى أنّ الجمهورية الإسلامية تحتاج إلى

---

[53] محمود حمدي أبو القاسم، **"السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"**، المرجع سبق ذكره.
[54] محمود حمدي أبو القاسم، **"الاحتجاجات الفئوية والتعبئة الاجتماعية في إيران"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 2019/09/21، على موقع: http://www.acrseg.org.

أوروبا لحاجاتها الخاصّة، ومن أجل مساعدتها على التخفيف من حدّة الضغط الأمريكي. وتبقى النقطة الأخيرة سياسة لطالما اعتمدتها إيران ما بعد الثورة. تكمن نقاط القوّة لعلاقة أوروبا مع إيران في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به أوروبا في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران، وفي السمعة الحسنة التي تتمتّع بها لدى مختلف الأطياف السياسية في الجمهورية الإسلامية، وفي دورها المهمّ في مساعدة طهران على تحسين مكانتها في النظام الدولي. ومن المهمّ أن تدرك أوروبا أيضاً بأنّها القوّة الوحيدة التي بإمكانها أن تقدّم لإيران المنافع الاقتصادية التي تسعى إليها. وتشكّل في الواقع هذه الأفضليات المقارنة نفوذَ الاتّحاد الأوروبي في علاقاته مع طهران عند المقارنة مع قوى عظمى غير غربية[55].

إضافة إلى هذا، هناك عدد من الشركاء الدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية مع إيران تعززت في مرحلة ما بعد الاتفاق كروسيا والصين والهند واليابان، وهذه الدول تبدي مقاومة للموقف الأمريكي وتحاول تدبير مسارات لاستمرار التعاون حفاظاً على مصالحهم سواء من خلال سياسات مقاومة للضغوط الأمريكية أو محاولة الحصول على استثناءات لتفادي العقوبات مثل اليابان تحديدًا في هذا المجال[56]. فبالنسبة ل روسيا فقد شهدت هذه الأخيرة تناميًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد توقيع الاتفاق النوويّ، الذي لعبت روسيا دورًا كبيرًا وفعالًا في إبرامه، أين خَطَت الدولتان خطوات جادة في طريق تعزيز أوجه التعاون في شَتى المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن التعاون على مستوى الأزمة السورية. كما تُمثل فترة ما بعد توقيع الاتفاق النوويّ زيادة ملحوظة في حجم التعاون الإيرانيّ –الروسي، تَجلت في توقيع عدد كبير من الاتفاقيات، شملت التعاون في المجال العسكريّ، والطاقة النووية، والنفْط، وإلغاء التأشيرات، إضافة إلى تعاون في المجال المصرفي[57].

---

[55] علي فتح الله نجاد، **"أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية"**، مركز بروكنجز الدوحة، في 2019/08/22، على موقع: https://www.brookings.edu.

[56] محمود حمدي أبو القاسم، **"الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"**، المرجع سبق ذكره.

[57] معتصم صديق عبد الله، **"إيران و روسيا..ما بعد الاتفاق النووي"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في2019/08/22، على موقع: https://rasanah-iiis.org.

بالنسبة لـ الصين فقد أصبحت هذه الأخيرة، تُشكل شريان الحياة لإيران في عهد الرئيس الأمريكيّ **"دونالد ترامب"**، إذ ازدهر التبادل التجاري دون انقطاع بين البلدين ليصل إلى **48 مليار دولار** سنة 2018، ولأن الصين هي أكبر مستورد للنفْط الإيرانيّ، فإنّ حصولها على استثناء من الولايات المتحدة بشأن العقوبات على إيران يخفف من آثار العقوبات والعزلة على طهران. ففي ظلّ توقعات النموّ الاقتصادي المذهل في الصين بحلول سنة 2030، فإنّ حاجة العملاق الآسيوي من الطاقة سترتفع بشدة، والوقوف إلى جانب طهران في الأوقات العصيبة سوف يُؤتِي أُكُلَه من خلال ردّ الجميل لبكين خلال العقود القادمة[58].

في حقيقة الأمر هذا التعاون بين إيران والقوى الدولية الفاعلة السالفة الذكر لا يمكن وصفه بالاستراتيجيّ، بل هي عَلاقة اقتضتها الضرورة بفعل العوامل الداخلية والإقليمية والعالَمِية، أجبرت البلدان على تقارُب وتعاون يبدو ظاهره متماسكًا لكن باطنه مليء بالاختلافات الجِدية والعميقة. فكلا الجوانب تبحث عن تحقيق لمصالحها لا أكثر ولا أقل، فإيران تريد تحصين نفسها عسكريا وتحسين ترسانتها العسكرية المتهالكة، فضلًا عن كسب حليف قوي كروسيا بديلًا من أمريكا، على الأقلّ في الوقت الحالي، في حين تعمل روسيا والصين وأوروبا على كسب أسواق بديلة وجديدة لبيع أسلحتها ومنتجاتها العسكرية في ظلّ الأزمات الاقتصادية التي تمرّ بها.

ثالثا/ تعزيز القدرات العسكرية والصاروخية: مازالت إيران حريصة على تأكيد عدم تراجعها عن سياستها، لا سيما فيما يتعلق ببرنامجالصواريخ الباليسيتية، رغم الضغوط الدولية الدولية التي تتعرض لها في هذا السياق، بسبب اتساع نطاق الاهتمام الدولي بالتهديدات التي يفرضها استمرارها في تطوير تلك الصواريخ، على الصعيدين النووي و الإقليمي، وهو ما لا يمكن فصله عن مجمل التطورات التي شهدتها الساحتان الإقليمية و الدولية في الفترة الأخيرةن وكانت محل متابعة خاصة من جانب طهران، سواء على مستوى التوتر المتصاعد حول الاتفاق النووي، أو على صعيد الانتقادات الإقليمية

[58] بهز بان فارسي، **"إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 2019/08/22، على موقع: https://rasanah-iiis.org.

و الدولية الموجهة للأدوار التي تقوم بها إيران في المنطقة، ومساعيها لتكريس وجودها العسكري داخل سوريا. وقد طرحت التصريحات التي أدلى بها قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري **"أمير علي حاجي زاده"**، في 06 مارس من سنة 2018، قائلا " **أن إيران تعتبر ضمن الدول الخمس الرائدة في مجال الصواريخ والدفاع العسكري والرادارات والقنابل والطائرات المسيرة على مستوى العالم"**[59].

رابعا/ تعزيز النفوذ الإقليمي : على الساحة الإقليمية، كما لم يعُد زمام المبادرة للولايات المتحدة كفاعل دولي وحيد كما كان الوضع في السابق، فإنّ التفاعلات أصبحت لا تخلو من أدوار لقوى إقليمية رئيسة، مصالحها شديدة التناقض والتنافس والتداخل، بحيث لا يمكن رسم سيناريو سلس لمواجهة دور إيران دون تحديات ومواجهات معقدة، فالروس لديهم تحالف استراتيجي مع إيران في الساحة السورية، والحكومتان العراقية والسورية حليفتان رئيستان لإيران ولا يُمكنهما فك الارتباط معها سياسيا ومذهبيا، وتركيا تقاطعت مصالحها مع إيران بصورة رئيسة في عدد من الملفات المشتركة وفي بعض مناطق النفوذ المؤثرة، كما تعززت مكانة حزب الله في لبنان، بل وتعزز دوره إقليمياً كقوة عسكرية لديها مرونة في التحرك خارج الحدود بصورة منفردة أو بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وربما الساحة اليمنية التي تدخلت فيها المملكة العربية السعودية من خلال عاصفة الحزم هي الساحة الوحيدة التي يجوز القول إنه تم تضييق الخناق فيها على إيران إلى حد بعيد[60].

لقد أصبحت إيران تمتلك أوراقًا مهمة في عديد من الملفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ولم يعد من الممكن تجاهل دورها كفاعل إقليمي له تأثيره، وليس من السهولة بمكان الحد من هذا الدور على الأقل على المدى المتوسط إلا بضغوطات خارجية وداخلية معا. ويعتقد كثيرون أنّ خروج بعض قوات إيران النظامية من تلك الدول لن يحد من نفوذ وكلائها وأذرعها وحلفائها الذين أصبحوا جزءًا من الأزمة الناشئة على خطوط الصدع السياسي والمذهبي والطائفي

---

59 **"أهداف متعددة :لماذا تواصل إيران استعراض قدراتها الصاروخية"**، المستقبل للأبحاث والد ا رسات المتقدمة، في 2019/08/22، على موقع: .https://futureuae.com

60 محمود حمدي أبو القاسم، **" الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"**، المرجع سبق ذكره.

الذي يشيع في المنطقة وداخل دولها .كما تسمح حدود إيران المتسعة وعلاقاتها الإقليمية بالتحايل على صعوبات حظر نفطها .في الوقت نفسه الذي تُهدد فيه حركة الملاحة البحرية في باب المندب ومضيق هرمز في حالة ممارسة مزيد من الضغوط عليها والوصول بنفطها إلى المعدل صفر، كما تُهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يجر المنطقة لمواجهة مفتوحة تؤثر بالضرورة على حركة النفط وإمداداته وأسعاره عالمياً، وبطبيعة الحال قد لا تتحمل الدول المصدرة أو المستوردة للطاقة تبعات هذه الحالة[61].

تدرك إيران طبيعة أزمتها ونقاط ضعفها وقوتها، هي تناور مستفيدة من الظروف المتعلقة بالأزمة، لهذا هي لا تزال متمسكة ببقاء الاتفاق ما التزم به أي من أطرافه، ولا تكف عن التهديد بالخروج منه كورقة ضغط ومناورة وحسب .كما تُكثف من نشاطها الدبلوماسي للحصول على تأييد لمواقفها في مواجهة الولايات المتحدة ولأجل ضمان استمرار علاقاتها التجارية الخارجية، كما تُعزز من حضورها في الساحات الإقليمية والاشتباك المكثفة، وظهر ذلك في ضرباتها الصاروخية لـ"**تنظيم داعش**" في سوريا مؤخرا، وفي ضرب معسكرات الجماعات الكردية المسلحة في كردستان العراق، بوصف هاتين الساحتين الدولية والإقليمية هما مكسبها الرئيس ورهانها الأكبر أثرا في مواجهة الولايات المتحدة وضغوطها[62].

خامسا/ التهديد باستهداف المصالح الأمريكية في الخليج والمنطقة: تسعى إيران لمواجهة الضغوط والعقوبات عبر حدودها المتسعة والمصالح المتبادلة مع عدد من دول الجوار الجغرافي، كالعراق وتركيا اللتين أعلنت القيادة السياسة فيهما رفض العقوبات الأمريكية، إضافةً إلى العمق الاستراتيجي الإيرانيّ في سوريا ولبنان واليمن الذي يُوفر لإيران أوراق ضغط في إطار تحدي الضغوط الذي تواجهه. وقد حدد "**حسن روحاني**" ضمن إستراتيجية إيران لمواجهة الضغوط الأمريكية،

61 محمود حمدي أبو القاسم،" **الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المرجع سبق ذكره.
62 محمود حمدي أبو القاسم،" **الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المرجع سبق ذكره.

لاسيما ما يتعلق بالعقوبات النفْطية، أهمية تحرك إيران على عدة محاور إقليمية لمواجهة العقوبات إلى جانب تلك الدول، فأشار إلى جانب تركيا والعراق إلى أفغانستان ودول حوض بحر قزوين وبعض دول الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال تُوفر البنوك ومكاتب الصرافة في عدد من الدول الإقليمية قنوات للتغلب على العقوبات المالية، فإيران استخدمت البنوك الأفغانية ل دفع ثمن الواردات الإيرانية وتحويلها إلى دولارات أمريكية مقابل حصول الوسطاء على عمولة تتراوح بين **5%** و **7%**، إلى جانب تجار المقاطعات الحدودية الأفغانية الذين يحولون الدولار خلال تجارتهم مع إيران، ونجم عن هذا التبادل المالي نقص الدولار الأمريكيّ في أفغانستان إلى نحو مليونين أو **3 ملايين دولار** يوميا.

كذلك يُوفر عدد من الشبكات في هذه الدول خدمات مهمة في ما يتعلق بعديد من إجراءات ووسائل التحايل على العقوبات، فهذه الشبكات تنخرط فيها دول وشركات ذات صفة وطنية، وشركات خاصة ووسطاء، وشركات شحن إيرانية وغير إيرانية، فضلًا عن مصارف محلية داخل إيران، لاسيما البنك المركزي، ومصارف وبنوك في الخارج في أكثر من دولة، فضلًا عن مليشيات إقليمية تابعة لإيران، وأخيرا شركات مختلفة الأنشطة ورؤساء شركات .وتفيد المعلومات بأن هذا النمط يحقق لإيران ثلاثة أهداف رئيسية[63]:

أ- التغلب على العقوبات المتعلقة بالصادرات النفْطية.

ب- التغلب على العقوبات المتعلقة بالتعاملات المالية مع الخارج.

ت- تقديم المساعدة للمليشيات وحركات المقاومة في المنطقة.

منذ انسحاب الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الاتفاق النووي الإيراني، زادت إدارته بشكل مطرد من الضغوط الاقتصادية ضد النظام الإيراني، حيث فرض عددًا غير مسبوق من العقوبات لتخريب صادراتها النفطية ومعاقبة دعمها

[63] محمود حمدي أبو القاسم،**" عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 2019/08/25، على موقع: https://rasanah-iiis.org.

لوكلاء المنطقة. هو ما استدعى "**جون بولتون**" إلى التلميح على أنه هناك تهديدات إيرانية غير محددة للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، بينما لمح في خطوة أكثر جدية: "**التهديد باستخدام العنف**". لم يكشف مسؤولوا الإدارة حتى الآن عما أثار بالتحديد المخاوف بشأن استهداف إيران للولايات المتحدة أو حلفائها، حيث أشار وزير الدفاع بالنيابة "**باتريك شاناهان**"، على سبيل المثال، إلى" **مؤشرات على وجود تهديد حقيقي من جانب قوات النظام الإيراني**" في المنطقة، وخاصة في ظل تعمّق مهمة كل من القوات الإيرانية والأمريكية هناك، وهناك الكثير من الفرص للإيرانيين لمضايقة أمريكا وحلفائها إذا اختاروا ذلك .تعمل القوات الإيرانية أو وكلائها على مقربة من القوات الأمريكية والقوات المدعومة من الولايات المتحدة في كل من العراق وسوريا. إذ تُهدد إيران بشكل روتيني بعرقلة تجارة النفط العالمية عبر مضيق هرمز قبالة سواحلها؛ كما أنّ القوات المتحالفة معها في اليمن وقطاع غزة تُهدد بشكل مباشر حلفاء الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية وإسرائيل بهجمات صاروخية[64].

إذ ظلت التحذيرات المحددة حول نية إيران غامضة، فإنّ احتمال تهديد إيران للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة أمر خطير.يُصرح "**علي فايز**" الخبير في شؤون إيران بمجموعة الأزمات الدولية قائلاً: "**الحقيقة هي أنّ الولايات المتحدة مكشوفة إلى حد كبير في المنطقة**"، مضيفًا: "**لدى الإيرانيين الكثير من الخبرة التي تستهدف القوات الأمريكية في المنطقة بشكل غير مباشر من خلال استخدام حلفائهم من الميليشيات الشيعية**".خاصة وانه لدى الولايات المتحدة حوالي **2000 جندي** في سوريا، حيث يوجد لإيران ووكلائها وجود عسكري مادي؛ ولدى الولايات المتحدة أيضاً **5000** من قوات الأمن في العراق، ولا تزال الجمهورية الإيرانية لاعباً مؤثرا في العراق؛ وفي أفغانستان هناك **14000 جندي أمريكي**، وقد حققت طهران هدفا مشتركا مع طالبان يتمثل في القتال ضد " **تنظيم**

64 كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور،" **إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية.... والأمور تخرج عن السيطرة ب سرعة كبيرة**"، مجلة اتلانتيك الأمريكية، في 2019/08/25، على موقع: http://www.nlka.net.

داعش" وكذلك، لدى إيران الوسائل لتصعيد التوترات في أي من هذه البلدان[65]. في الحقيقة الأساليب كثيرة ومتنوعة، والنظام الإيراني يتفنّن في البحث عن طرق وحيل للالتفاف على العقوبات، وما إن تفشل طريقة حتى يبتكر طريقة أخرى، ومن ثمّ تبحث الولايات المتحدة عن طريقة للمواجهة قد تنجح أو لا .لكن يبقى أمر هامّ، هو أنّ غالبية هذه الحيل أكثر تكلفة على الفرد والاقتصاد الإيرانيّ من إتباع الطرق المباشرة والقانونية.

المطلب الثاني: تطورات الموقف الامريكي و الايراني في عهد ترامب

شهدت علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأميركية على مدار السنوات الأربعين الماضية، توترات متعاقبة، سواءً أكان ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية. فيما انحسرت مجالات التعاون بينهما لأمدية محدودة جدًّا، في بعض الميادين وبالذات في الميدان الاقتصادي، مع الأخذ بنظر الاعتبار التباين الطفيف في الإجراءات التنفيذية للسياسات الخارجية الأميركية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين المتعاقبين على دست الحكم في البيت الأبيض في واشنطن إزاء إيران، والتي انعكست على مجالات التعاون بين البلدين.

وقد انفردت إدارة الرئيس الأميركي، **"دونالد ترامب"**، والذي تسلَّم السلطة في واشنطن، في 20 يناير/كانون الثاني 2017، بكونها تعاملت مع إيران بمسارات مُختلفة وبحزم وبوتيرة معاكسة لغالبية خطوات إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، وأطلقت استراتيجية عمل جديدة إزاء إيران، استهدفت انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي الموقع في منتصف عام 2015 بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا، وأعادت العمل بالعقوبات الاقتصادية، وركزت أنشطتها السياسية والاقتصادية والإعلامية المعلنة بهدف تغيير السلوك السياسي للنظام الإيراني. إن التحليل الأولي للمتغيرات المؤثرة والمسارات المتعددة والتي أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الإيرانية–الأميركية، يُظهر وبشكل لا يقبل اللبس تزايد تأثير حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية

[65] كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، **" إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية.... والأمور تخرج عن السيطرة ب سرعة كبيرة"**، مرجع سابق.

على العلاقات الثنائية بين البلدين، وبخاصة باتجاه الاستفادة من المواد الخام المتاحة لدى إيران وتحديدًا النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلًا عن إدراك الإدارات الأميركية المتعاقبة لأهمية موقع إيران الاستراتيجي، وتأثيرها في إقليم الشرق الأوسط، لذلك سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة لإتباع العديد من الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

وإزاء استمرار التوتر في العلاقات الإيرانية–الأميركية في كافة الميادين، وبالذات الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية منها، جاءت أهمية دراسة هذه الإشكالية من خلال متابعة المستجدات لتطورات العلاقات الإيرانية–الأميركية، منذ مجيء إدارة الرئيس "**دونالد ترامب**"، لمحاولة رصد جانب من تطوراتها الثنائية وتداعياتها المرتقبة على دول المنطقة.

في 29 يناير/كانون الثاني 2002، أدرج الرئيس "**جورج بوش الابن**" إيران بين دول محور الشر (**Axis of Evil**)، التي تدعم الإرهاب. ومع استمرار العقوبات الاقتصادية الأميركية، وكرد فعل على هذه الإجراءات، أعاد الرئيس الإيراني الأسبق "**محمود أحمدي نجاد**"، عام 2005، العمل في البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم في بلاده[66]، مما أدى إلى إعادة التوتر مجددًا للعلاقات الثنائية الإيرانية–الأميركية وحتى منتصف عام 2015 ، وبوساطة دول الاتحاد الأوروبي، تم تخفيف هذا التوتر عقب توقيع الاتفاق النووي ين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مع ألمانيا والذي عُرف باتفاق (**5+1**) في عهد الرئيس الأميركي السابق "**باراك أوباما**".

أما في الميدان الاقتصادي، فقد تراجعت أرقام التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران في السنوات الأخيرة لأمدية متدنية جدًّا، ولا تتناسب وحجم الاقتصادين الأميركي والإيراني. وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي قيمة الصادرات **الأميركية** لإيران في عام 2018 نحو **440 مليون دولار**، فيما لم تتجاوز الواردات الأميركية من إيران **98 مليون دولار** أميركي للسنة ذاتها، وفقًا للإحصاءات الرسمية الأميركية[67].

---

[66] **إيران صامدة: في محور الشر بعد إطاحة صدام**، صحيفة الحياة، لندن، 11 يونيو/حزيران 2018 ، على الرابط:
.http://www.alhayat.com/article/4586036/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D

[67] U Department of commerce, Foreign Trade, **Trade in Goods with Iran**. It is available at:
https://www.census.gov/ foreign-trade/balance/c5070.html.

كما أصدرت إدارة الرئيس، دونالد ترامب، منذ استلامها السلطة، في 20 يناير/كانون الثاني 2017، استراتيجية جديدة إزاء إيران اتسمت بالتشدد، وبخاصة، حيال البرنامج النووي الإيراني، واستمرار إيران بدعم الإرهاب وبخاصة بعد تصنيف الخارجية الأميركية، في تقريرها السنوي لعام 2018 لمكافحة الإرهاب، في 19 سبتمبر/أيلول 2018 ، لإيران **"أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم[68]"**.

I. تطورات الموقف الأميركي في عهد ترامب:

احتل الملف الإيراني الأولوية القصوى في برنامج الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى جانب ملف الإرهاب، حيث عبَّر وبشكل مبكر أثناء الحملة الانتخابية عن رفضه المطلق للاتفاق النووي الموقَّع مع إيران من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا وبضمنها الولايات المتحدة الأميركية والموقع من قبل إدارة الرئيس الأميركي السابق "**باراك أوباما**"، ووصفه بكونه "**أغبى صفقة على الإطلاق**"، وتدرجت إجراءات إدارة الرئيس، دونالد ترامب، إزاء إيران بالخطوات الآتية:

1. **الانسحاب من الاتفاق النووي:** بعد أحد عشر شهرًا من توليه المنصب رسميًّا، في العشرين من يناير/كانون الثاني 2017، أعلن الرئيس الأميركي "**دونالد ترامب**"، في 16 ديسمبر/كانون الأول 2017[69]، عن استراتيجية الأمن القومي لإدارته التي يطلبها الكونجرس من كل إدارة جديدة منذ عام 1986، وجاء في هذه الاستراتيجية أن إيران استفادت من النزاعات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وانعدام الاستقرار فيها، حتى تو سع تأثيرها لتهدد الدول المجاورة لها، وقد حدث ذلك إثر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، واستغلال الفراغ الذي أحدثته إدارة الرئيس الأميركي السابق "**باراك أوباما**"، وعقدت صفقة كارثية

[68] U. S Department of State**, Country Reports on Terrorism 2017**. It is available at: https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2017/index.htm

[69] **الرئيس دونالد ترامب يعلن عن استراتيجية للأمن القومي للدفع قدمًا بمصالح الولايات المتحدة الأميركية**، ترجمة وزارة الخارجية الأميركية، 18أغسطس/آب 2017 ، على موقع: https://translations.state.gov/2017/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3.

وضعيفة وغير مفهومة وسيئة مع إيران، وسمحت للإرهابيين مثل داعش بالسيطرة على أجزاءٍ واسعة من الأراضي في مُختلف أنحاء الشرق الأوسط (وتجلى ذلك أيضًا في دعم أنظمة مارقة (**Rogue systems**) ، تهدد الولايات المتحدة و حلفاءنا. منظمات ارهابية وشبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية، وغيرهم ممن ينشرون العنف والشر في مختلف أنحاء العالم، ولمعاقبة إيران ومنع طريقها إلى سلاح نووي، فرضت على قوات الحرس الثوري الإيراني عقوبات بسبب دعمها للإرهاب، ورفضت التصديق على صفقة إيران أمام الكونغرس). كما أعلن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في 8 مايو/أيار 2018 ، "انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي مع إيران وأعاد فرض أقسى العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني. وأكد الرئيس ترامب أن الانسحاب من الاتفاق يأتي لعدم نجاح الاتفاق في وقف أنشطة طهران المزعزِعة للاستقرار ومساعيها للحصول على سلاح نووي وردعها عن متابعة برنامجها للصواريخ الباليستية[70]".

2. **إعادة فرض العقوبات الاقتصادية:** حددت إدارة الرئيس "**دونالد ترامب**"، العقوبات الاقتصادية على إيران بمرحلتين؛ وقد دخلت المرحلة الأولى من العقوبات حيز التنفيذ اعتبارًا من 6 أغسطس/آب 2018، تضمنت: حظر التعامل بالدولار الأميركي عبر القنوات المصرفية، ومنع جميع التعاملات بالذهب والمعادن النفيسة، وإيقاف تجارة المعادن الصناعية مثل الحديد والألمنيوم، وحظر صفقات الفحم وجميع أنواع الكربون ومنع بيع وشراء العُملة الإيرانية (الريال) خارج البلاد، وحظر البرمجيات ذات الاستخدامات الصناعية ومنع تعاملات السندات وأدوات الدَّين الإيراني وحظر صفقات الطيران وصناعة السيارات[71]. فيما ستدخل المرحلة الثانية حيز التطبيق في 3 مايو/أيار 2019 والتي تستهدف قطاع الطاقة الإيراني بمنع تصدير النفط الإيراني للأسواق العالمية.

---

[70] **ترامب يعلن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي ويتوعد بعقوبات اقتصادية**، موقع القناة الفضائية CNN بالعربية، 8 مايو/أيار 2018، على موقع: https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/05/08/congress-trump-pence-nuclear-deal.

[71] **فرصة أخيرة أمام القوى الكبرى لإصلاح الاتفاق النووي مع إيران**، صحيفة العرب، لندن، 6 يوليو/تموز 2018 ، على موقع: https://alarab.co.uk/%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9 .

3. **خطة مايك بومبيو**: أوضح وزير الخارجية الأميركي "**مايك بومبيو**"، في خطاب ألقاه، بتاريخ 12 مايو/أيار 2018، في معهد "**هيرتيغ**" في العاصمة الأميركية، واشنطن[72]، أن إيران استغلت الاتفاق النووي الموقع عام 2015 لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب وصراعات، واستخدمت الأموال التي حصلت عليها بفضل الاتفاق لتوسيع نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية وتقديم الدعم لحزب الله والحوثيين والميليشيات الأخرى في العراق، وحدَّد وزير الخارجية الأميركي (12) شرطًا على إيران تنفيذها بهدف تجنب العقوبات الأشد في التاريخ، وخلافًا للتقاليد المألوفة، استهل وزير الخارجية الأميركي في بداية كل شرط تثبيت عبارة (يجب على إيران)، وهي كما يأتي:

- يجب على إيران تقديم جرد كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل أنشطتها العسكرية السابقة ضمن برنامجها النووي، وأن تتخلى عن مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.
- يجب على إيران وقف تخصيب اليورانيوم وعدم محاولة معالجة البلوتونيوم من جديد وإغلاق مفاعلها للماء الثقيل.
- يجب على إيران أيضًا، منح الوكالة الدولية نفاذًا مطلقًا لكل المحطات النووية، العسكرية منها وغير العسكرية.
- يجب على إيران، وقف إنتاج الصواريخ البالستية ووقف تطوير وإطلاق الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.
- يجب على إيران إطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة والدول الشريكة الحليفة المحتجزين بناء على تهم زائفة أو المفقودين في إيران.

[72] U.S. Department of State, **after the Deal: A New Iran Strategy Remark Mike Pompeo Secretary of State**, The Heritage Foundation, Washington, DC, May 21, 2018. It is available at: https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm

- يجب على إيران وقف دعم المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما يشمل حزب الله اللبناني، وحركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي.
- يجب على إيران احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة دمجها.
- يجب على إيران أيضًا أن تنهي دعمها العسكري للميليشيات الحوثية والعمل لصالح تسوية سياسية سلمية في اليمن.
- يجب على إيران الانسحاب من سوريا وسحب جميع القوات التي تشرف عليها هناك.
- يجب على إيران أن توقف دعم حركة طالبان وغيرها من الإرهابيين في أفغانستان والمنطقة، وأن تتوقف عن إيواء قادة كبار منظمة القاعدة.
- يجب على إيران أيضًا وقف دعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وللإرهابيين والشركاء المتشددين في جميع أنحاء العالم.
- يجب على إيران إيقاف تصرفاتها التي تهدد جيرانها، والكثير منهم هم حلفاء للولايات المتحدة الأميركية، وذلك يشمل التهديد بتدمير "إسرائيل" والقضاء عليها، وكذلك إطلاق الصواريخ على السعودية والإمارات وتهديد الملاحة والهجمات الإلكترونية الهدامة.

مجموعة العمل الإيرانية: بهدف تنفيذ الاستراتيجية الأميركية إزاء إيران، شكَّل وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية **"مايك بومبيو"**، بتاريخ 16 أغسطس/آب 2018 ، مجموعة عمل، أطلق عليها تسمية (**مجموعة العمل الإيرانية**) التي يرأسها **"براين هوك"**، مدير التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية[73]، والذي تولى مساعي الإدارة

[73] **بومبيو يشكل هيئة لإدارة الملف الإيراني**، صحيفة الحياة، لندن، 18 أغسطس/آب 2018، على موقع: http://www.alhayat.com/article/4598525.

لإدخال تغييرات على الاتفاق النووي المبرم مع إيران، خلال محادثات مع الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، قبل أن يقرر الرئيس، دونالد ترامب، في مايو/أيار 2018 ، الانسحاب من الاتفاق. ويشرف **"براين هوك"** على متابعة تنفيذ سياسة الإدارة الأميركية إزاء إيران، علمًا بأن **"بومبيو"** ومسؤولين أميركيين آخرين نفوا تكهنات بسعي الإدارة إلى تغيير النظام في طهران، مشددين على أنهم يعملون لتغيير مساره ووقف "نشاطاته الخبيثة" في المنطقة وكبح برنامجه الصاروخي.

II. تطورات الموقف الإيراني:

1. **العقوبات الاقتصادية:** أثار شروع الإدارة الأميركية بتطبيق استراتيجيتها ضد إيران حفيظة المسؤولين الإيرانيين، والذين سارعوا لإطلاق تهديدات ضد الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي والدول العربية الخليجية المصدِّرة للنفط وبالذات ضد المملكة العربية السعودية، ومنها على سبيل المثال، ما صرَّح به الرئيس الإيراني **"حسن روحاني"**، في الأول من يوليو/تموز 2018 ، بقوله: **"رغم أن الأميركيين يريدون وقف صادرات النفط الإيرانية بالكامل فإنهم لا يفهمون معنى هذا التصريح... إذا كنتم تستطيعون، افعلوا وسترون النتيجة"**. وفي الوقت ذاته، حذَّر وزير الداخلية الإيراني **"عبد الرضا رحماني فضلي"**، دولَ الاتحاد الاوروبي، قائلًا: **"إذا أغمضنا عيوننا (24)ساعة، سيذهب مليون لاجئ إيراني إلى أوروبا عبر حدودنا الغربية"** من خلال تركيا. ولفت إلى إمكان تهريب نحو 5000 طن من المخدرات إلى الغرب متناسيًا أن هذه التصريحات تشكل إدانة أخرى للنظام الإيراني[74]، فيما هدد قائد القوات البحرية التابعة لـ**"الحرس الثوري"**، الجنرال علي رضا تنكسيري، بإغلاق مضيق هرمز **"إذا مُنعنا من الاستفادة منه"**. وأضاف: **"في حال أي تهديد، لن تكون**

[74] **وزير داخلية إيران يهدد بإغراق أوروبا بالمخدرات**، صحيفة القدس العربي، 27 مايو 2016، على موقع: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1.

لدينا ذرة شك في حماية المياهالإيرانية والدفاع عنها[75]". ويتضح من خلال مُتابعة تصريحات كبار المسؤولين الإيرانيين بخصوص توتر علاقة إيران مع الولايات المتحدة الأميركية، عدم ثبات الموقف الرسمي الإيراني بالركون إلى السلم أو الجنوح إلى الحرب. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن السلطات الإيرانية تمتلك خبرة مُتراكمة لإدارة علاقاتها المتوترة مع الإدارات الأميركية المتعاقبة، وقد وظفت هذه الخبرة، ولا تزال، في إدارة العلاقة مع واشنطن في ظل إدارة "**دونالد ترامب**"، والتي أولت اهتمامًا خاصًّا ومُتشددًا مع إيران منذ بداية عام 2017 وحتى الوقت الحاضر.

2. **المفاوضات مع الإدارة الأميركية:** لقد حسم المرشد الأعلى، علي خامنئي، هذ الموقف خلال لقائه رئيس الجمهورية "**حسن روحاني**"، وأعضاء حكومته، بتاريخ 29 أغسطس/آب 2018، بقوله: "**إذا كانت هذه نتيجة المفاوضات مع المسؤولين الأميركيين السابقين الذين كانوا يَبدون ذوي ليونة بالظاهر فقط، فأي نتيجة يمكننا توقعها من هؤلاء المسؤولين الوقحين والمعتدين الذين يرفعون السيف بوجه الشعب الإيراني. لذا، سوف لن يكون لنا أي تفاوض مع أميركا وبأي مستوى أو شكل كان**[76]".

3. **تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية:** على الرغم من قطع الولايات المتحدة الأميركية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ عام 1980، وعدم وجود (صداقة) بين الدولتين منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر، إلا أن السلطات الإيرانية دأبت على التشبث بمعاهدة الصداقة المبرمة بين المملكة الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، والولايات المتحدة الأميركية، عام 1955، وقدمت السلطات الإيرانية شكوى ضد الولايات المتحدة الأميركية لدى محكمة العدل الدولية متهمة الإدارة الأميركية بالإخلال بمعاهدة الصداقة الأميركية–الإيرانية،

---

[75] **أميركا تنهي إعفاءاتها لمشتري نفط إيران والحرس الثوري يهدد بإغلاق مضيق هرمز**، صحيفة الحياة، لندن، 22 أبريل/نيسان 2019 ، على موقع:
.http://www.alhayat.com/article/4627946/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D

[76] الإمام الخامنئي: **لن يكون هناك تفاوض مع أميركا على أي مستوى، صحيفة الإشراق**، 29 أغسطس/آب 2018 ، على موقع:
.https://www.aleshraq.tv/all-detal.aspx?jimare=36808

وعندئذ بدأت محكمة العدل ومقرها في مدينة لاهاي في هولندا، في 28 أغسطس/آب 2018، بدراسة شكوى للحكومة الإيرانية الحالية ضد الولايات المتحدة الأميركية والتي أخلَّت بمعاهدة الصداقة الإيرانية-الأميركية بفرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

ومع إصدار المحكمة قرارًا لصالح إيران، إلا أن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية **"مايك بومبيو"**، وصف الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بتخفيف العقوبات الأميركية على إيران بسبب نشاطها النووي بأنه **"عبثي"**، معلنًا إلغاء المعاهدة الموقَّعة في عام 1955 بين البلدين[77].

III. استراتيجية إدارة الرئيس "دونالد ترامب" تجاه إيران:

لم يكن الرئيس الأمريكي **"دونالد ترامب"** في حاجة إلى استفزاز إيراني كي ينخرط فى بلورة استراتيجيات للمواجهة مع ما يعتبره خطرًا إيرانيًا على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، فى ظل قناعة راسخة عند هذا الرئيس، مفادها أن السياسة الأمريكية التى اتبعتها واشنطن نحو إيران طيلة السنوات الأربع الماضية، على الأقل، كانت خاطئة تمامًا، سواء ما يتعلق بالاتفاق النووي، أو ما يتعلق بالتعاون الأمريكى مع إيران في الحرب ضد «داعش » فى العراق، والتغاضى الأمريكي عن تفاقم النفوذ الإيرانى فى العديد من القضايا الساخنة، سواء في سوريا أو اليمن، لكن الأهم بالطبع هو الصدام الإيراني- الإسرائيلى، والدعم الذى تقدمه إيران لـ«**حزب الله** » الذي تعتبره إسرائيل الخطر العاجل والأهم من تداعي بؤر الخطر العربية الأخرى. لذلك، فإن ردود الفعل الأمريكية المتسارعة والمتصاعدة ضد إيران بسبب إطلاق إيران **"صاروخ باليستي"** اعتبرته واشنطن، كما اعتبرته تل أبيب، قادرًا على حمل أسلحة نووية ليست وليد الاعتراض الأمريكي على إطلاق هذا الصاروخ، ولكن ردود الفعل هذه هى مجرد مؤشرات لتدابير أمريكية- إسرائيلية يجرى الإعداد لها ضد إيران من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة التى تعمل بالتنسيق الكامل مع الحكومة الإسرائيلية[78].

---

[77] **واشنطن تلغي معاهدة الصداقة مع إيران**، وكالة أنباء مهر الإيرانية، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018 ، على موقع:
https://ar.mehrnews.com/news/1888356/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86

[78] د. محمد السعيد إدريس، **استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد للمواجهة مع إيران**، في 2017/03/12، على موقع:
.https://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx89

ارتكزت استراتيجية إدارة الرئيس، دونالد ترامب، تجاه إيران على عدة محاور متكاملة وشاملة لمواجهة "**الخطر الإيراني**" من وجهة النظر الأميركية، يمكن إيجازها بالآتي:

- الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي الإيراني باعتباره اتفاقًا معيبًا –من وجهة نظر الإدارة الأميركية وبه ثغرات خطيرة وأبرزها ما يعرف ببند الغروب، أي إن الاتفاق مؤقت ومدته عشر سنوات تنتهي في عام 2025 ، ويمكن لإيران بعدها استئناف عملية تخصيب اليورانيوم بمعدلات عالية.
- ربط الملف النووي الإيراني بملفات أخرى، وبخاصة برامج الصواريخ الباليستية والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، ودعم إيران للإرهاب وأذرعها العسكرية والتي أدت لتقويض الاستقرار في الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأميركية.
- حشد الدعم الدولي تجاه إيران لزيادة عزلتها الدولية عبر ممارسة الضغوط على الدول التي تتعامل مع إيران، والتحذير من "**برامج الصواريخ الباليستية**" والاتهام بدعم الإرهاب أمام المجتمع الدولي.
- تنفيذ العقوبات الاقتصادية، بمرحلتيها، الأولى والثانية، والتي استهدفت كافة قطاعات الاقتصاد الإيراني، وبخاصة عقب عزم الإدارة الأميركية تطبيق المرحلة الثانية من العقوبات الاقتصادية على إيران بتصفير عمليات تصدير النفط، والهادفة إلى منع تصدير النفط الإيراني للأسواق العالمية اعتبارًا من 3 مايو/أيار 2019، وعندئذ سيتم وضع مسارات جديدة للعلاقات الأميركية–الإيرانية[79].

لا تخلو ظاهرة التوتر في العلاقات الإيرانية–الأميركية من دوافع كامنة، اقتصادية وسياسية واستراتيجية تدفع نحو تبلور ظاهرة للتنافس الشديد على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة الأولى في العالم، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي يستهدف قادتها إعادة الاعتبار الإقليمي والدولي لإمبراطورية فارس عبر تطبيق مبادئ نظرية "**ولاية الفقيه**" عبر اعتماد ما يسمى، تصدير الثورة الإسلامية للخارج لدول العالم، وبخاصة للدول

[79] خضير عباس النداوي، **العلاقات الإيرانية-الأمريكية: المتغيرات والمسارات**، تقرير، 6 مايو/آيار 2019، ص 7.

الإسلامية المجاورة لإيران؛ مما يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة ليس بين إيران والولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل بين الدول العظمى الأخرى، والتي لها مصالح واسعة في دول الشرق الأوسط، أي انتقال الصراع من الطابع الثنائي إلى التنافس بين الدول العظمى ذاتها وبخاصة بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

المبحث الثالث: قضايا الشرق الاوسط سوريا و العراق نموذجا

المطلب الاول: السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه الأزمة السورية:

يتناول الرئيس الأميركي ترامب الأزمة السورية بالتوجه العام نفسه القائم على رفض مبدأ التدخل الإنساني، ويفضل عدم إقحام الولايات المتحدة في نزاعات لا تمثل مصالحها، وعلى هذا الأساس فهو لا يحبذ التدخل المباشر في سورية، وبالأخص التدخل العسكري، على الرغم من ذلك دفعت إدارة ترامب بقوات أميركية، خصوصًا في جبهة الشمال لتنسيق جهد مكافحة الجماعات الإرهابية، وخصوصًا (داعش)، وخفض التوتر الناجم عن تمدد القوى الكردية في شمال سورية، الأمر الذي تعدّه أنقرة تهديدًا للأمن القومي التركي.

ويتبني ترامب في رؤيته للمشهد السوري نظرية (الركوب بالمجان)، أي تحقيق المنفعة من دون أن يتدخل مباشرة في الأمر، ففي حديثه عن النظام السوري، يقول ترامب إنه يحارب قوات تنظيم (داعش)، لذا يقول: **"علينا أن ندعهم يحاربون بعضهم وتتدخل الولايات المتحدة في نهاية المطاف إذا ما رأت أهمية ذلك للقضاء على تنظيم داعش"**. ولذلك لا يعارض ترامب التدخل الروس ي في سورية معلنًا أن تنظيم (داعش) الذي تحاربه روسيا نسعى للقضاء عليه، لذلك فإنه علينا ترك روسيا تقضي عليه[80].

و تعد الأزمة السورية محطة مهمة لإثبات قدرة إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية الجديدة على أداء دور محوري في فكفكة أزمات المنطقة، وإثبات جدية إدارة ترامب على محاربة الإرهاب، والقوى الداعمة له، ودليلاً على تغيير

[80] سليمان، يمني، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة، 2016.

السياسة الأميركية تجاه سورية، قام الجيش الأميركي خلال الأشهر الأولى من ولاية ترامب بتوجيه ضربة صاروخية على قاعدة جوية في سورية، عبر قصفها بحوالى 59 صاروخا من طراز **"توماهوك"**. استهداف القاعدة العسكرية السورية كان بمنزلة رسالة من إدارة ترامب تعبّر من خلالها عن عودتها لأداء دور محوري في الأزمة السورية، فقد أكد ترامب أن الضربة **"تخدم مصالح حيوية تتعلق بالأمن القومي الأميركي"**، وهو ما يؤكد أن أهداف الإستراتيجية الأميركية الجديدة في سورية، أصبحت تتجاوز مكافحة (داعش) وإسقاط الرقة إلى تصور أشمل لمستقبل دورها في سورية ما بعد (داعش)[81].

ويشهد الملف السوري اختلًفات عدّة بين توجهات إدارة ترامب، وسياسات إدارة أوباما، أولها فكرة التدخل العسكري، التي لم يقم بها أوباما ولكنه أعلنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي استخدمها، فالوجود العسكري الأميركي في الأراض ي السورية في تزايد مستمر، منذ اللحظة الأولى لدخول ترامب البيت الأبيض.

وقد مرت الإستراتيجية الأميركية تجاه سورية بثلاث مراحل رئيسة هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الداعم للثورة والمحرض من أجل إدامتها. وتعد زيارة السفير الأميركي لحماة والوعد بدعم الثورة أحد المظاهر الخداعة التي تمخضت عنها قريحة الأميركيين.

المرحلة الثانية: المرحلة ذات الوجهين، فهي مع وضد في آن معًا. وقد تكون على الحياد كما فعلت إدارة أوباما في الولاية الثانية، فهي كانت تصرح التصريح صباحًا فتسحبه مساءً، إضافة إلى التنسيق المشترك بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الذي كان على حساب الدم السوري، حتى عندما تحركت إدارة أوباما بعد قصف الغوطة بالكيماوي عرفت كيف يُستثمر ذلك الحدث لمصلحة المشروع الصهيوني للتخلص من السلاح الكيماوي السوري.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد أوباما أو مرحلة ترامب. وهذه المرحلة لها اختلافات عدّة عن المرحلة السابقة، وتنحصر في اختلافات شخصية ترامب ومزاجه الخاص، إذ كانت الاختلافات تنحصر في[82]:

---

[81] أبو كريم، منصور، **تقدير موقف بعنوان، دلالات ونتائج زيارة ترامب للمنطقة**، مركز رؤية للدراسات السياسية والإستراتيجية، غزة فلسطين، 2017 ، ص 6.

[82] عبد العزيز الحاج مصطفى، **التعامل الأميركي مع الأزمة السورية (الرؤية والتحليل)**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2017، على الرابط: https://goo.gl/1p3CNk

أ– محاولة تبييض صفحة الإدارة الجديدة، كأن تغطي الحوادث المستجدة ومنها مجزرة الكيماوي في خان شيخون.

ب– تقديم الإدارة الأميركية الجديدة بمواقف جديدة، عبر توجيه ضربات عسكرية كلما استخدم الكيماوي، واستنكار ترامب استخدام الكيماوي، والبراميل المتفجرة، والقنابل الفراغية والعنقودية وغيرها وتصريح وزير خارجيته تيلرسون بـ **"أن الولايات المتحدة ستدافع عن المدنيين في أي مكان كان في العالم."**

ت– إشعار الروس والإيرانيين بأن الأميركيين موجودون في الساحة السورية، وأن التعامل مع الأزمة السورية لن يكون إلا على وفق الخطط المعدة مسبقًا، وتصريح الإدارة الأميركية أكثر من مرة أن **"على الروس أن يفوا بوعودهم، وبما اتفق عليه"**، يزيح الستار ولو قليلًا عن حقيقة وحدة الحال بين الروس والأميركيين.

ث– إيجاد موضع قدم للأميركيين في سورية، وذلك جزء من كعكة ما بعد النظام. فالأميركيون يريدون أن يسيطروا على أهم منطقتين في سورية.

وكانت وكالة (أسوشييتد برس) الأميركية قد كشفت عن قرب طرح خطة أميركية تجاه سورية تضمنت حلولا مقترحة لإنهاء الأزمة السورية وفق 3 مراحل متلاحقة. وأشارت الوكالة في تقريرها عن مسؤول أميركي لم تذكر اسمه، أنه على الرغم من أن خطط الرئيس الأميركي ترامب حيال سورية ما زالت تتطور تدريجيًا، إلا أنها أصبحت أكثر وضوحًا منذ الضربة العسكرية على سورية، وهي تتألف من حلقات لا يمكن فصلها عن بعضها، تبدأ منذ الضربة الأميركية على الشعيرات، وحركة البوارج الأميركية في شبه الجزيرة الكورية، ورمي أم القنابل في أفغانستان، واجتماع دول السبع الكبرى واتفاقهم ضد روسيا، والتصريحات الكثيرة للمسؤولين الأميركيين المتحولة ضد الأسد وعدم الالتزام بحمايته بعد الآن، وزيارة وزير الدفاع الأميركي **"جيمس ماتيس"**، إلى المنطقة والرسائل التي حملها لزعمائها[83].

وحددت الخطة ثلاث مراحل تبدأ بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، واستعادة الاستقرار في سورية منطقة تلو الأخرى، ومن ثم ضمان عملية انتقال سياسي يتنحى بموجبها **"بشار الأسد"** عن السلطة؛ إزاحة الأسد تأتي بعد

[83] مناف قومان، **«هل تشكلت خطة أميركية حيال سوريا أخيرًا ؟»**، موقع نون بوست، 2017/04/19، على الرابط: https://goo.gl/cgr6nm.

تنفيذ البندين الأول والثاني المتمثلين بمحاربة (داعش)، وتحقيق الاستقرار في سورية، بوساطة أميركية بين النظام والمعارضة لوقف النار وتحقيق مناطق استقرار تساهم بها حكومة النظام، وتختلف عن المناطق الآمنة التي دعا إليها سلفه أوباما طوال مدّة حكمه[84].

الواضح أن إدارة ترامب حاولت إرسال ثلاث رسائل مهمة لكل القوى الدولية والإقليمية من خلف هذه الإستراتيجية، لأن التقرير جاء ردّا على روسيا التي اتهمت ترامب بأنه لا يمتلك إلى الآن إستراتيجية واضحة لسورية، إضافة إلى تلغيم الخطة ببالون كبير لدول المنطقة لمعرفة ردات الفعل ثم البناء عليها. من هنا يتضح أن كل شيء يخضع للتبديل والتفاوض، كما عودتنا أميركا بسياستها على مدار ست سنوات. رسم ترامب طريق الظهور بصورايخ توماهوك إلى قاعدة الشعيرات، وأرسل قوة بحرية مرابطة في سواحل كوريا الشمالية، ثم وجّه ضربة لتنظيم القاعدة في أفغانستان بقنبلة حرارية استعرض من خلالها حجم القوة التدميرية، لتعود عليه بالقوة وتعيد شأنه كبطل قوي أمام عنجهية كوريا وروسيا وإيران[85].

تسعى الولايات المتحدة الأميركية لإعادة ترتيب المنطقة وفق رؤية جديدة تهدف لخفض مستوى التوتر فيها ومواجهة الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل قلقًا على أميركا والغرب عمومًا، عبر إيجاد تسويات لأزمات المنطقة، وأهمها الأزمة السورية، من خلال محاربة الجماعات الإرهابية وإيجاد تسوية سياسية بين كل المكونات السياسية في سورية، فالأزمة السورية كانت فرصة ملائمة لإدارة ترامب لاستعراض قوتها، وقدرتها على العودة إلى المنطقة بشكل أقوى من السابق لضمان تنفيذ هذه الرؤية.

المطلب الثاني: السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه العراق:

[84] يمان دابقي، **«قراءة في خطة ترامب تجاه سورية وعقدة مصير الأسد»**، نون بوست، في 2017/04/27، على الرابط: https://goo.gl/Hp4zVA

[85] يمان دابقي، **مرجع سابق**.

يُعدّ العراق ركنًا أساسيًا من أركان الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، فهذا البلد أصبح جزءًا من مجال النفوذ الحيوي للمصالح العليا للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، خصوصًا بعد احتلّله والسيطرة على خيراته عام 2003 ؛ فقد جرى التوقيع على اتفاق تعاون إستراتيجي بين واشنطن وبغداد، حددت بموجبه العلاقة بين البلدين وسحب القوات الأميركية من العراق. ومن منذ فوز ترامب بمنصب الرئاسة، طرح تساؤل مشروع حول أين تتجه السياسة الأميركية في العراق؟ وهل سنشهد امتدادًا خطيًا لسياسة باراك أوباما، أو سوف تحدث إعادة إنتاج جزئي لها؟ أم سنكون بصدد تحوّل جذري؟ فهذا سؤال جوهري، سوف تتضح في ضوء الإجابة عنه العديد من ملامح المقاربة الأميركية لواقع هذه المنطقة ومستقبلها.

ولم يكن الاهتمام الأميركي بالعراق وليد المرحلة الراهنة، وإنما هو قديم قِدم اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالنفط، إذ إن أميركا بدأت تهتم بالنفط الع راقي نظرًا إلى قلة الكميات الموجودة في أراضيها، ونظرًا إلى التطور الصناعي الذي أخذ مديات واسعة بحيث تطلب الأمر البحث عن مصادر أخرى من النفط خارج الأراضي الأميركية. وترجع البدايات الأولى إلى محاولة التغلغل الأميركي في العراق إلى الامتياز النفطي الذي حصل عليه (كولبيشستر) الذي كان ممثلا لغرفة تجارة نيويورك[86].

ولا يأخذ العراق منزلة مهمة في الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل هناك علاقة طردية موجبة بين منزلة العراق في المدرك الإستراتيجي الأميركي وتوجهات الإستراتيجية الأميركية في الخليج العربي، أي إنه كلما نجحت الولايات المتحدة الأميركية في إدراك هذه المنزلة ومقوماتها بصورة ملائمة، والتعامل معها بإيجابية، نجحت في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الخليج العربي، في حين إنه كلما كان هناك قصور في التعامل معها أو سوء فهم أهميتها انعكس القصور سلبًا في إمكان تحقيق أهدافها المحورية في الخليج العربي، لذلك يؤكد الباحث **"وائل القيسي"** في كتاب

[86] عواد، عامر، هاشم، **«دور العراق في الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط»**، مجلة دراسات دولية، العدد 33 ، بغداد، العراق، ص 187.

(منزلة العراق في الإستراتيجية الأميركية تجاه الخليج) على أن هذه الإستراتيجية تقوم على مبدأ اغتنام الفرص من أجل تحقيق مصالحها العليا في المستوى الدولي؛ فانهيار الاتحاد السوفياتي أعطى الولايات المتحدة الفرصة للهيمنة عالميًا، لا سيّما على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية، ويأتي العراق في مقدمة هذه المناطق ضمن منطقة الخليج العربي[87].

إضافة إلى أن النفط الذي يأتي في مقدمة موارد العراق، يمثل أكثر من 12 في المئة من حجم النفط العالمي، إذ يحتل المركز الثاني من حيث الاحتياطي العالمي بعد السعودية، والمخزون الحقيقي أعلى كثيرًا من الأرقام المتداولة، مع جودته العالية، واحتمالات الاكتشافات الجديدة هائلة، مع قلة التكلفة الإنتاجية. والمحصلة النهائية تؤكد أن السيطرة على العراق تعني التحكم في بنحو ربع إجمالي احتياطي النفط العالمي، ثمَّ إن العراق بموقعه الإستراتيجي يجعل من يسيطر عليه، يسيطر على ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط الذي يتركز في الخليج العربي. ولعلَّ ذلك يضمن للولايات المتحدة تحقيق أكثر من هدف جزئي في سياق أهدافها الأساسية التي تتركز في[88]:

1. السيطرة على نفط العراق تقلل من اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على النفط الخليجي.
2. السيطرة على ثروة نفطية بهذا الكم تساعد على التحكم في أسعار النفط والتصدير والإنتاج.
3. التأثير بقوة في المصالح الاقتصادية للقوى الطامحة في أداء دور في النظام الدولي عبر التحكم في إمداداتها من النفط الخليجي. فالسيطرة على العراق تمثل الحلقة الأخطر في مخطط الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية، عبر التأثير في الاقتصاد العالمي لعقود عدة مقبلة.

وكان ترامب قد أدلى بتصريحات متناقضة حول الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، إذ أكد أمام أنصاره في مدينة رالي بولاية كارولينا الشمالية في 5 تموز/ يوليو 2016، أن "**صدام حسين**" كان "رجلًا سيئًا فعلا". لكنه أشاد بصدام لِما أظهره من "فاعلية في تصفية الإرهابيين"، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة خلَّل حقبة صدام كانت

---

[87] وائل القيسي، **«مكانة العراق في الإستراتيجية الأميركية تجاه الخليج»** ، مركز الجزيرة للدراسات، في 2013/10/08، على الرابط: https://goo.gl/PWm9Lh

[88] عبود، شهد، علي، **«الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق دراسة في البعد النفطي»**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4487، 2014، على الرابط: https://goo.gl/fWnXCo

تدرج العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وعدّ ترامب الذي سبق له أن أيد الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ، خلَّل الأشهر الأولى من العملية، أنه كان على الولايات المتحدة "ألا تزعزع استقرار العراق".[89]

وانتقد ترامب، خلال مناظرة للحزب الجمهوري في أثناء مرحلة الانتخابات التمهيدية، قرار الرئيس الأسبق جورج بوش الابن بشأن غزو العراق عام 2003 ، وقال إن ذلك وقال إن ذلك أدى إلى موجة من الاضطراب والفوض ى في الشرق الأوسط، وقال إنه عارض الغزو في ذلك الوقت؛ لكن منتقديه قالوا إن موقفه من المسألة لم يكن واضحًا، ولم يحدد ما سيقوم به لتحسين الوضع في العراق، مع أنه تحدث مرارًا عن التعاون الوثيق مع الأكراد[90].

الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق في عهد ترامب لن تختلف كثيرًا عن الرؤية السابقة للإدارات الأميركية، من حيث التركيز على أهمية العراق الجيوستراتيجية والاقتصادية، ومحاولة مواجهة النفوذ الإيراني المتعاظم فيه. وهنا يرى مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن مايكل آيزنشتات أن على الولايات المتحدة الأميركية أن تبذل أقص ى ما بوسعها لمواجهة النفوذ الإيراني هناك في السنوات المقبلة، وبخاصة "القوة الناعمة" الإيرانية في الميادين السياسية والاقتصادية والدينية والإعلَّمية، ما قد يفرض تهديدًا بعيد المدى للسيادة والاستقلَّل العراقي أكثر من الضعف العسكري الحالي للعراق، ولهذه الأسباب ينبغي على واشنطن[91]:

- مواصلة دعم جهد تثبيت الاستقرار الذي تقوم به قوات الأمن العراقية.
- دعم بناء الائتلَّف، ما يهمش الصدريين المسلحين وغيرهم من المتطرفين.
- بناء نوع العلاقة الذي حدده (اتفاق الإطار الإستراتيجي) بين الولايات المتحدة والعراق.
- تقديم المساعدات لتنمية الاقتصاد العراقي، وبخاصة قطاعي الطاقة والنفط.

[89] تقرير إخباري بعنوان: **«ترامب يشيد بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين»** ، موقع روسيا اليوم، على الرابط: https://goo.gl/wRs8wn
[90] تقرير إخباري بعنوان: **«مواقف ترامب من أهم الملفات الدولية»**، الجزيرة نت، في 2016/11/09، على الرابط: https://goo.gl/gpLxaw
[91] مايكل آيزنشتات، **«السياسة الأميركية تجاه العراق: تحديات مستقبلية - 'حفظ التقدم: نقل السلطة وتطبيق 'اتفاقية الإطار الإستراتيجي في العراق»**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، على الرابط: https://goo.gl/JniwtW

تبدو إدارة الرئيس ترامب معنية بالتركيز على كيفية جعل العراقيين قادرين على تحقيق أمنهم الوطني ارتكازًا إلى سواعدهم، ومحاربة تنظيم الدولة الإسلًمية داعش والقضاء عليه، لأن إحدى ركائز إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة تقوم على مبدأ التصدي لقوى العنف الدولي، والقضاء على قدراتها قبل أن تصبح تهديدًا وشيكا للولايات المتحدة الأميركية والغرب، لذلك فإن النجاح في العراق يعني أيضًا نجاحًا على هذا الصعيد، لأن الرئيس ترامب لن يُمكنه أن يحقق للولايات المتحدة منظومة معطيات أساسية ذات صلة بأمنها الوطني ومصالحها الدولية، إلا إذا حقق نجاحًا في العراق، ومن هنا لا بد أن تكون بلورة السياسة الخاصة ببلاد الرافدين في مقدمة أولوياته[92].

توجهات السياسة الأميركية الجديدة تجاه العراق تنحصر في تقوية الحكومة المركزية وأجهزة الأمن العراقية بما يسهم في القضاء على تنظيم داعش في العراق والمنطقة، إضافة إلى مواجهة النفوذ الإيراني المتعاظم فيه بوصفه جزءًا من إستراتيجية أميركا الجديدة لمواجهة التمدد الإيراني، بافتراض أن العراق ركن أساس في الإستراتيجية الأميركية للمنطقة، فهو كان بوابة التغيير الإستراتيجية التي أحدثت سلسلة الهزات العنيفة في الشرق الأوسط .

[92] عبد الجليل مرهون، **ما هي سياسة ترامب في العراق**، جريدة الرياض السعودية، على الرابط: https://goo.gl/c4Jdej

خلاصة:

لا شك أن الضغوط أثرت بقوة على الاقتصاد الإيرانيّ، إذ إن المؤشرات الاقتصادية الكلية في تراجع، ونتيجة للعقوبات الأمريكيَّة فقد انتهجت الحكومة الإيرانيَّة سَلَّة من الإجراءات الاقتصادية لتخفيف وطأة الأزمة ونقص الموارد المعتمدة في الأساس على عائدات الطاقة، حتى إن الحكومة صمَّمَت الميزانية الإيرانيَّة القادمة بمقدار لا يتعدى 25%من عائدات النِّفْط.

مع ذلك لم يُلَبِّ النِّظام الإيرانيّ دعوة ترامب للتفاوض المباشر، مأَّ يعني أن الضغوط لا تزال غير كافية . والواقع أنه ما دامت الاسراتيجية تعاني جوانب ضعف، وما بقيَت منافذ تعطي إيران فرصة للمناورة والحركة والتغلُّب على العقوبات، فإنها لن تأتي إلى طاولة المفاوضات طواعية.

يمكن القول إن اسراتيجية العقوبات القصوى التي تتبناها إدارة ترامب قد بدأت بالفعل، ولا شك أن الإدارة الأمريكيَّة بصدد عملية مراجعة ومتابعة من خال المجموعة المعنية بالملفّ الإيرانيّ في وزارة الخارجية التي يرأسها برايان هوك، ومن الصعب القول بأن الرئيس الأمريكي سيسمح بأن تكون تلك الاسراتيجية السبب في التأثر على شعبيته داخليًّا ومكانة الولايات المتَّحدة دوليًّا في عهده، لذا يرجَّح أن إيران في انتظار مزيد من الإجراءات التصعيدية .لكن في المقابل ليست الولايات المتَّحدة اللاعب الوحيد في هذا الملفّ، وتواجه تحدياتٍ حقيقية على مستويات مختلفة داخلية ودولية وإقليمية، إضافة إلى أنه من الصعب تصور قبول إيران خسارة كل مكتسباتها، وقبول الشروط الأمريكيَّة كافَّةً التي تعني في حقيقتها تقويض شرعية النِّظام إلى حدّ بعيد .لهذا قد يكون فتح مجال للتفاوض من خال قنوات مباشرة أو غير مباشرة هو الحل الذي سيجنِّب الطرفين خوض مباراة صفرية نتائجها غير مضمونة لأي طرف.

الخاتمـــــة

الخـاتمــة

يمثل البرنامج النووي الإيراني تحديا فعليا للولايات المتحدة، الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتعود الخلافات الأمريكية والإيرانية الى جذور تاريخية وإيديولوجية وجغرافية وعسكرية وغيرها.

وتوتر العلاقات الأمريكية – الإيرانية يساهم ذلك كثيراً في رسم التفاعلات الأمنية في الإقليم وت ا زيد المواجهة بينهما خاصة مع إصرار دولة إيران على امتلاك الطاقة النووية.

تتمتع إيران بإمكانيات تسمح لها بلعب دور إقليمي مهيمن حيث تتمتع بمجموعة من الإمكانيات المادية كالقدرة العسكرية بشقيها التقليدي والنووي بالإضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فذلك يدّعم مكانة إي ا رن إقليميا ودوليا. مسيرة البرنامج النووي الإيراني دائما في تطور حيث مضت القيادة الايرانية قدما في إنجازه، بالرغم مما واجهته من عقبات حيث دخلت إيران في أزمة مع المجتمع الدولي، حيث فرضت عليها مجموعة من العقوبات سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن إلى أن الخيار العسكري استبعد.

استمرت سياسة الجذر والضبط ودعم الجماعات الإيرانية المعارضة وبلغت الضغوط الأمريكية على إيران ذروتها في عهد إدارة بوش الإبن حيث تم إدراج إيران ضمن محور الشر، ونظرا للسياسات الأمريكية المتشددة اتجاه إيران، يصعب التنبؤ بانفراج العلاقات بين الدولتين فمنذ 1993 تتبع الولايات المتحدة سياسة المقاطعة وعزل إيران.

من جهة أخرى لا يمكن الفصل بين السياسات الإقليمية لدولة إيران مع ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية، بعبارة أخرى فإن نمط التفاعلات بين إيران والولايات المتحدة يؤثر سلبا على علاقات إيران مع دول الجوار خاصة دول الخليج. يعتبر الملف النووي الإيراني دعامة أساسية للطموح الإقليمي والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة.إنّ منطقة الشرق الأوسط مهددة اليوم بمشروعين يستهدفان وجودها أولها هو المشروع الصهيوني الذي يمثل تحديا فعليا للمنطقة.

أمّا المشروع الثاني لا يقل خطرا على وجود حاضر ومستقبل الشرق الأوسط هو المشروع النووي الإيراني الذي يمثل أكبر تحدي للسياسة الخارجية الأمريكية وتواجدها في المنطقة حيث تفاعلات الولايات المتحدة الامريكية مع ايران و طبيعة العلاقات بينهما تنعكس سلبا على منطقة الشرق الاوسط.

لقد بات واضحاً الأهمية التي تتمتع بها العلاقات الأمريكية الإيرانية التي شهدت مراحل مختلفة منذ مرحلة ما قبل التغيير السياسي في إيران عام 1979 ، ثم مرحلة قطع العلاقات والحصار التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام في إيران ، وصولاً إلى ظهور البرنامج النووي الإيراني كمتغير كبير في التأثير على العلاقات بين البلدين، التي توترت بعد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه بارك أوباما بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي، لما بات يعرف بدول الخميس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، وتداعيات ذلك الموقف في طبيعة المتغيرات الإقليمية المرتبطة بتوتر العلاقات بين البلدين، في ضوء إمكانية تصعيد التوتر إلى احتمالات عديدة من بينها توجه الولايات المتحدة للخيار العسكري، الذي يواجه تحديات كبيرة ويمكن أن يسهم في زعزعة الأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ويعرض المصالح الأمريكية للخطر، لاسيما في ظل الانتشار الأمني والعسكري الإيراني غير المباشر في هذه المنطقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. عبد العزيز شحادة منصور، أمن الخليج بعد الإحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤي و المشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 25.
2. ياسين سويدي، الوجود العسكري الأجنبي : واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، فيفري 2004 ، طبعة 1.
3. وضحة ذبيان غنام المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ الأمن .
4. ستيفن كنترز ، مثلث القوة المقبل لماذا يجب أن تكون إيران وتركيا حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط ، مركز الزيتونة للدراسات والإستثمارات ، بيروت ، جوان 2006.
5. رحمـــان عبد الحسين طاهر ، خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني .
6. عصام نعمان ، أمريكا والإسلام والسلاح النووي :حاضر الصراع ومستقبله في العرب والعجم ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، 2009.
7. حسان أديب البستاني ، الديبلوماسية الأمريكية والديبلوماسيات الممانعة (ضوء على الأزمة العراقية وعلى ملفي إيران النووي وكوريا الشمالية) الشركة العالمية للكتاب ، لبنان .
8. د. محمد علي صبري ، مواقف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني ، البيئة ، العدد 225–226 ، سبتمبر 2006.
9. رائد حسين عبد الهادي .
10. فوري درويش ، العلاقات الأمريكية الإيرانية : تحديات الواقع وأفاق المستقبل ، دورية مختارات إيرانية ، العدد 51 ، أكتوبر 2004 .
11. هاشم أجريد الخوالدة ، (السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني)، جامعة الشرق الأوسط ، العدد 401020022 ، 2013 .
12. فنسان الغريب ، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2009 .
13. مجموعة الباحثين ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها تحرير: نظام بركات ، الطبعة الأولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ، ص ص 352. 358 .وينظر : سمير زكي البسيوني ، الشباب الإيراني و السياسة الخارجية .. من الثورة إلى البراغماتية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 168 ، نيسان 2007 .
14. د.محمد مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي ، الطبعة الأولى، بيروت ، دارالمنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع ، 2009 ص 167 ومابعدها . وينظر : مكسيم لوفابفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ، تعريب : حسين حيدر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، 2006 .
15. خالد الحروب ، إيران : تحدي (أو تغيير) موازين القوة الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 125 ، ربيع 2006 .
16. عادل الجوجري، أحمدي نجاد ، رجل في قلب العاصفة ، الطبعة الأولى، دمشق ، دار الكتاب العربي ، 2006 .

17. صابر عنبري، إستراتيجية ترامب في مواجهة إيران. الشكل والمضمون، الجزيرة نت، في 2017/10/15، على الرابط: https://goo.gl/JRHCkB.

18. بهز بان فارسي، "إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 2019/08/22، على موقع: https://rasanah-iiis.org.

19. خضير عباس النداوي، العلاقات الإيرانية-الأمريكية: المتغيرات والمسارات، تقرير، 6 مايو/آيار 2019 .

20. يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016).

21. بو كريم، منصور، تقدير موقف بعنوان، دلالات ونتائج زيارة ترامب للمنطقة، مركز رؤية للدراسات السياسية والإستراتيجية، غزة فلسطين، 2017 .

الفهرس

الفهـرس	الصفحات
أهمية الموضوع	3
أسباب إختيار الموضوع	3
الأسباب الذاتية	3
الأسباب الموضوعية	3
أدبيات الدراسة	4
الإشكـــاليـــة	4
حـدود الدراســـة	5
صعوبات الدراســة	5
فرضيـــات الدراســـة	5
الإطار المنهجـي للدراســة	5
المنهــج التاريخـــي	5
المنهــج الوصفـــي	6
منهج تحليـــل المضـــمون	6
هيكلـة الموضـــوع	6
مقدمـــة	7
الفصـــل الأول	12
تمهيـــد	13
العلاقات الأمريكية الإيرانية قبل وبعد الثورة الإسلامية 1979م	14
العلاقات الأمريكية مع إيران والملف النووي قبل الثورة الإيرانية	14
العلاقات مع إيران والملف النووي	14
إيران وأمريكا ةالملف النووي بعد الثورة الإيرانية 1979م	15
السياسة الأمريكية إتجاه إيران (الملف النووي)	15
تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الدور الأمريكي في الخليج العربي	15
الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي	16
السلاح النووي الإيراني كمهدد للمصالح الأمريكية في الخليج العربي	17

تهديد سياسي أمني ، إقتصادي وحضاري	19
السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني	20
أسلوب الضغط على الدول التي تتعاون مع إيران	21
محددات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران	25
تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الدور الأمريكي في الخليج العربي	15
السياسات الأمريكية المختلفة تجاه إيران بعد إنتهاء الحرب الباردة	25
أبرز محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران	26
مكـافحة الإرهاب	26
المتغير العراقي	28
البرنامج النووي الإيرانـــي	30
خـلاصـــة	33
الفصل الثانـــي	35
تمهيـــد	36
العلاقات الأميركية الإيرانية في عهد ترامب	37
توجهات السياسة الخارجية في عهد ترامب	38
السياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس ترامب وفقاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي	38
السياسة الأميركية في عهد ترامب اتجاه إيران	40
السياسة الخارجية الأميركية اتجاه إيران فترة " دونالد ترامب "	44
" دونالد ترامب " كمحور رئيسي بين إتجاهان في السياسة الخارجية الإيرانية	44
الحفاظ على مكتسبات الإتفاق النووي	45
بناء شراكة إقتصادية مع القوى الدولية الفاعلة	48
تعزيز القدرات العسكرية والصاروخية	50
تعزيز النفوذ الإقليمي	51
التهديد بإستهداف المصالح الأمريكية في الخليج والمنطقة	52
تطورات الموقف الأميركي والإيراني في عهد ترامب	55
تطورات الموقف الأميركي في عهد ترامب	57

تطورات الموقف الإيراني	61
إستراتيجية إدارة الرئيس " دونالد ترامب " تجاه إيران	63
قضايا الشرق الأوسط سوريا والعراق نموذجاً	65
السياسة الأميركية في عهد ترامب اتجاه الأزمة السورية	65
السياسة الأميركية في عهد ترامب اتجاه العراق	68
خـلاصـــة	73
الخـاتمـــة	75
قائمـــة المراجـــع	77